AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone: +251 11 551 7700 Fax: +251 115 182 072
Website: www.au.int

الدورة العادية الرابعة للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية،
والعمل والعمالة والتوظيف
6-10 ديسمبر 2021
أديس أبابا، اثيوبيا

الموضوع: "الدفع قدما لتحقيق رفاهية ومستويات معيشة أفضل في أفريقيا"

استجابة الاتحاد الأفريقي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الشاملة لجائحة كوفيد 19

رعاية الأمن البشري

يوليو 2020

المحتويات

الملخص التنفيذي .....

1. المقدمة ....
2. سياسة الأسرة كأحد شواغل السياسة الشاملة.....
3. المساواة بين الجنسين كهدف شامل .....
4. الحماية الاجتماعية .....
5. وصول الجميع إلى الخدمات / المرافق الاجتماعية الأساسية (المياه، الصرف الصحي، الطاقة، الإسكان، النقل) .....
6. التعليم الجيد والشامل.....
7. الوصول إلى الصحة والعافية الجيدة والشاملة .....
8. الحصول على أغذية كافية ومغذية .....
9. أسواق العمل الرسمية وريادة الأعمال .....
10. الاقتصاديات غير الرسمية والريفية .....
11. الثقافة .....
12. الرياضة .....
13. الحوكمة وحقوق الإنسان والنزاعات وأوضاع ما بعد النزاعات (الدول الهشة) .....
14. الدعم المؤسسي للاستجابة الاجتماعية لجائحة كوفيد 19 وتنفيذها ورصدها وتقييمها.....
15. الخلاصة .....

الملخص التنفيذي

اعتمدت الدورة العادية السادسة والثلاثون للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في فبراير 2020 (EX.CL/Dec.1074 (XXXVI)) أجندة 2063 الاجتماعية للاتحاد الأفريقي كإطار عمل للسياسة العامة بشأن التنمية الاجتماعية وصادق عليها مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورتها الثالثة والثلاثين المنعقدة يومي 10 و11 فبراير 2020. بالإضافة إلى تغطية وتفسير عناصر التنمية الاجتماعية للإطار التنموي الشامل المتمثل في **أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي**، تعتمد أجندة 2063 الاجتماعية للاتحاد الأفريقي على مجموعة من أدوات وبرامج وإعلانات الاتحاد الأفريقي السابقة في مجال التنمية الاجتماعية بما يشمل الأدوات الخاصة بموضوعات معينة في مجالات التعليم والصحة والهجرة والسكان والتنمية والغذاء والتغذية والحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي والاقتصادات غير الرسمية والريفية، إلخ.

تشير أجندة 2063 الاجتماعية إلى القضاء على الفقر وعدم المساواة كأهدافها الشاملة بناءً على نهج حقوق الإنسان. وتوضح، من بين أمور أخرى، العوامل الحاسمة للتنفيذ الناجح فضلاً عن العوامل الشاملة ذات الصلة الكبيرة بأفريقيا في التعامل مع جائحة كوفيد 19 والمتمثلة في التغير الديمغرافي والتنمية السكانية والاستدامة البيئية وتغير المناخ والهجرة والتوسع الحضري والتنمية الريفية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

كدليل للإجراءات والاستثمارات القطاعية والمشتركة بين القطاعات المطلوبة لتحقيق أفضل النتائج في التنمية الاجتماعية، تتضمن أجندة 2063 الاجتماعية تسع (9) ركائز. الركيزتان الأوليان هما ركيزتان شاملتان للسياسة الاجتماعية الأفريقية وهما سياسة الأسرة وسياسة المساواة بين الجنسين اللتين يتعين تعميمهما في جميع السياسات الاجتماعية الأخرى الخاصة بقطاعات معينة. الركائز السبع (7) الأخرى الخاصة بالقطاع أو مجالات التخطيط الهادف والتدخلات الجراحية لتسريع القضاء على الفقر وعدم المساواة هي الحماية الاجتماعية، والوصول الشامل إلى المرافق الأساسية والخدمات المجتمعية، والتعليم الجيد، والحصول على الصحة الجيدة والعافية، والوصول إلى الغذاء الكافي والمغذي، وأسواق العمل الرسمية وريادة الأعمال، والاقتصادات غير الرسمية والريفية.

لم يكن من الممكن اعتماد أجندة 2063 الاجتماعية في وقت أكثر ملاءمة في ظل ظهور أزمة كوفيد 19 حيث توفر إطاراً للاستجابة فضلاً عن التوجيه والتركيز على الإجراءات والاستثمارات الاستراتيجية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل اللازمة للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد 19. أعد المفوضية الاستجابة في إطار إدارة الشؤون الاجتماعية التي لديها صلاحية تنسيق تنفيذ أجندة 2063 الاجتماعية. قدمت إدارات أخرى بمفوضية الاتحاد الأفريقي مدخلات عملية ممتازة شأنها في

ذلك شأن الشركاء من أصحاب المصلحة. سيؤدي إزالة الحواجز الإقليمية وحفز التضامن الاجتماعي الجماعي إلى دفع الاستجابة للحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد 19. وفي هذا الصدد، يلعب قطاعا الثقافة والرياضة أدوارا مهمة. تختتم الاستجابة بجزء حول نهج الأمن البشري كاستجابة لإدارة أزمة كوفيد 19 فضلاً عن الدعم المؤسسي المطلوب لتنفيذها ورصدها وتقييمها.

ركائز السياسة الاجتماعية لأجندة 2063 الاجتماعية كأساس للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الشاملة للاتحاد الأفريقي لجائحة كوفيد 19

بالإضافة إلى التحديات الصحية التي تفرضها الجائحة والتي يتصدى لها الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، فإن آثارها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية تؤثر بشدة على الظروف المعيشية لمواطني القارة. واستناداً إلى ركائز السياسة الاجتماعية لأجندة 2063 الاجتماعية، تم إعداد الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الشاملة للاتحاد الأفريقي لجائحة كوفيد 19 لتكون بمثابة مرجع ودليل للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في تدخلاتها على المدى القصير والمتوسط والطويل.

سياسة الأسرة كأحد شواغل السياسة الشاملة

تؤكد أجندة 2063 الاجتماعية على ضرورة الحفاظ على الأسرة الأفريقية كوحدة دعم لأعضائها، ولا سيما الأطفال والأعضاء الضعفاء الآخرين مثل النساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. لذلك، تم إخطار الحكومات الأفريقية بأن يظل أفراد الأسرة معًا لدعم بعضهم البعض أثناء أعمال الإغلاق وتقييد الحركة خلال جائحة كورونا.

حتى يتوفر لقاح لفيروس كورونا، سيتم فرض قيود على الحركات إلى جانب عمليات الإغلاق من وقت لآخر في إفريقيا وسيتم "إيقاف" الأسر". اغتنمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي هذه الفرصة النادرة "للجمهور المأسور" لتعبئة فرق "القوى العاملة الاجتماعية" لإجراء تقييمات للأسر وإعطاء الأولوية للأسر الأكثر ضعفاً في توزيع الغذاء والضروريات الأخرى وتقييم وصولها إلى الخدمات الصحية ودعمها في اتخاذ تدابير الوقاية اللازمة (غسل اليدين، والتباعد الجسدي، والعزلة الاجتماعية / الحجر الصحي). تساعد فرق القوى العاملة الاجتماعية أيضًا على تكييف آليات التوزيع مثل التغذية المدرسية حيث تكون المدارس مغلقة وتكييف الاستجابات لرعاية الأطفال ورعاية كبار السن والأمومة والرعاية الصحية الجنسية والإنجابية.

إن التركيز على الأسرة كوحدة قد مهد الطريق للتدخلات المناسبة التي تراعي الفوارق بين الجنسين وتدخلات الحماية الاجتماعية المطلوبة، والمرافق المجتمعية اللازمة وكذلك الوصول إلى الصحة والتعليم والغذاء للإغاثة من الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية لجائحة كورونا.

المساواة بين الجنسين كهدف شامل

تشدد أجندة 2063 الاجتماعية على أن الهدف الرئيسي في إطار ركيزة السياسة الاجتماعية هذه هو إزالة التمييز والعنف بين الجنسين وتعزيز الوصول إلى الحماية الاقتصادية والعمل والحماية الاجتماعية للنساء والفتيات وتعزيز الأمن البشري للنساء والفتيات على أساس إطار قانوني ومؤسسي داعم. أدت أزمة كورونا للأسف إلى ارتفاع حاد في العنف القائم على نوع الجنس في جميع أنحاء العالم، أي الاعتداء العاطفي والجسدي والجنسي داخل الأسر التي يتم حبسها أو إغلاقها. لحسن الحظ، يمكن الإبلاغ عنها بفضل توفر الهواتف المحمولة.

تشمل مؤشرات السياسة للتخفيف من تأثير كورونا على المساواة بين الجنسين في أفريقيا ما يلي: (أ) إنشاء أو توسيع الخطوط الساخنة الحالية للعنف القائم على نوع الجنس في الدول الأعضاء (ب) الإبلاغ عن صحة الفتيات والمراهقات وغيابهن المفاجئ (ج) توفير تدابير الحماية الاجتماعية للأسرة مثل التحويلات النقدية وبرامج التغذية وما إلى ذلك مباشرة إلى ربة الأسرة الأم.

الاستجابة الموصى بها لجائحة كورونا في قطاعات الحماية الاجتماعية والمرافق المجتمعية والصحة والتعليم والزراعة والقطاعات الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية وأسواق العمل

من المتوقع أن تتفاقم جائحة كورونا في القارة خلال الأشهر المقبلة. سيتحمل السكان الفقراء والضعفاء عبئًا أكبر من آثار كورونا على المدى الطويل. ومن هنا تأتي أهمية وضع إطار عمل قوي للتخفيف من الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية لجائحة كورونا في إطار استجابة متكاملة ومتعددة القطاعات تحدد أيضاً الاستثمارات المطلوبة من القطاعات المترابطة الأخرى لتحقيق أفضل النتائج. على سبيل المثال، تحتاج الصحة الجيدة إلى مدخلات من قطاعات الزراعة والتعليم والأغذية المغذية والتثقيف الصحي على التوالي.

الحماية الاجتماعية كتدخل شامل في السياسة الاجتماعية

الهدف الرئيسي للحماية الاجتماعية هو وقاية الناس وحمايتهم من الضعف والإقصاء الاجتماعي طوال دورات حياتهم، مع التركيز بشكل خاص على الفئات الضعيفة. من المتوقع أن يعطل التأثير الاقتصادي لأزمة كورونا التأمين الاجتماعي القائم على الاشتراكات وأن المزيد من الناس قد يحتاجون إلى مساعدة

اجتماعية – مساعدة غير قائمة على الاشتراكات– من الدول في شكل تحويلات نقدية وخطط تغذية وقروض صغيرة لبدء الأعمال التجارية، إلخ.

في ظل الجائحة، يجب أن تعطي إجراءات الحماية الاجتماعية الأولوية لكبار السن والأشخاص الذين يعانون بالفعل من ظروف صحية كامنة أخرى (بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية) والأطفال والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة (الجسدية والعقلية) والعاملين لحسابهم الخاص أو في الوظائف غير الرسمية (بما في ذلك العمال الريفيون والمنزليون) والنازحون والمشردون قسرا واللاجئون والمهاجرون (لا سيما أولئك الذين ليس لديهم وثائق) وعمال الرعاية (بأجر وبدون أجر) والمجموعات العرقية / الأصلية، والأشخاص الذين يعانون من فقر مزمن والسجناء.

يجب إنشاء أو تحديث سجل مركزي بأسماء المستضعفين الذين تلقوا المساعدة الاجتماعية ليس فقط لمنع "الصرف المزدوج" ولكن أيضاً للتخطيط للخدمات في قطاعات أخرى مثل الصحة والتعليم. ستكون تدابير الحماية الاجتماعية بمثابة قناة وستسهل نواتج القطاعات الأخرى.

وصول الجميع إلى المرافق المجتمعية (المياه والصرف الصحي والطاقة والإسكان والنقل) كتدخل شامل

تشير أجندة 2063الاجتماعية إلى أن الهدف الرئيسي للمرافق المجتمعية الأساسية ليس فقط إبقاء الخدمات سليمة أو صيانتها لتوصيل المياه والصرف الصحي والطاقة والإسكان والنقل، ولكن أيضاً لتوفير خدمات عادلة، أي الوصول الشامل لجميع المواطنين إلى هذه الخدمات . أعطت الدول الأعضاء الأولوية للخدمات المذكورة أثناء عمليات الإغلاق غير أن أزمة كورونا تشكل تهديداً خطيراً لتمويلها وصيانتها. كل هذه المزايا ضرورية لإبقاء اقتصادات الدول الأعضاء حية. يواجه قطاعا الإسكان والنقل تحديات خاصة بسبب فرض التباعد الاجتماعي وارتفاع الطلب ونقص الإمدادات.

تشمل مؤشرات السياسة للتخفيف من تأثير كورونا على المرافق المجتمعية الأساسية في الدول الأعضاء منح الأولوية لقطاعات المياه والصرف الصحي والطاقة من خلال التدخلات الحكومية والتأكد من توفر إمدادات الطوارئ (مثل خزانات المياه ومضخات المياه والصرف الصحي والمولدات) و تخزينها بأمان. يتعين على الشركات المملوكة للدولة في مجالي النقل والإسكان تنسيق عملية توفير هذه الخدمات بالتعاون مع الحكومات والقطاع الخاص.

كان الاهتمام بالحفاظ على المرافق والخدمات المجتمعية في الدول الأعضاء عاملاً حاسماً في دعم القطاعات الاجتماعية الأخرى.

الوصول الشامل إلى الصحة الجيدة والعافية

نفذت الحكومات الأفريقية أنظمة صارمة للعزل والإغلاق والحجر الصحي للحد من انتشار المرض في ظل نقص معدات ومرافق العلاج وتجنبا لإغراق أنظمتها الصحية. نُصح مقدمو الرعاية الصحية العامة والخاصة بمعالجة مرضى كورونا في مرافق "المناطق الحمراء" المنفصلة بعيدا عن أجنحة المستشفيات العامة. يجب منح الأولوية لتقديم خدمات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، حيث يمكن للحمل أن يعرض النساء لخطر الإصابة بكورونا من بين المضاعفات الأخرى. يُحَث مقدمو الرعاية الصحية على مواصلة حملات التطعيم لمنع وإدارة الأمراض المعدية وغير المعدية التي يمكن أن تعرض الأشخاص أيضًا لخطر الإصابة بكورونا

التعليم الجيد والشامل

نظرًا لإغلاق المؤسسات التعليمية خلال المراحل الأولى من الاستجابة الصحية تجنبا لانتشار فيروس كورونا، فقد تكيفت معظم المؤسسات التعليمية الخاصة وبعض المؤسسات التعليمية العامة، بما في ذلك مؤسسات التعليم العالي، بسرعة مذهلة باستخدام التعليم المنزلي والتعلم عبر الإنترنت عبر محاور البث المباشر ووسائل التواصل الاجتماعي والتلفزيون الوطني. لسوء الحظ، فقد ضاعت سنة من التعلم والتدريب في معظم البلدان الأفريقية بسبب تحديات الاتصال بالإنترنت والتماس آراء الطلاب. نظرًا لأن العديد من المتعلمين ليس لديهم إمكانية الوصول إلى الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر وحزم البيانات، فقد طُلب من شركات التكنولوجيا النظر في دعم الوصول إلى التكنولوجيا وبيانات الهاتف المحمول للمعلمين والمتعلمين في التعليم الأساسي والجامعي. بالإضافة إلى ذلك، يجب وضع ترتيبات خاصة للأطفال ذوي الإعاقة. من المرجح أن تؤدي الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة إلى تسريع التسرب من المدرسة لأسباب اقتصادية وغيرها. لذلك، يجب مراقبة التسرب من المدرسة على وجه التحديد بعد استئناف الدراسة لكل من الفتيات والفتيان من خلال تقديم حوافز مقنعة لمواصلة تعليمهم.

الغذاء الكافي والمغذي

تعطلت سلسلة الإمدادات الغذائية بشكل خطير بسبب إغلاق الحدود الوطنية والتطبيق الصارم لإجراءات الإغلاق وتقييد حركة الأشخاص والسلع. لم يتمكن المزارعون من جني محاصيلهم في العديد من البلدان أو اقتصرت تحركاتهم على رعاية ماشيتهم. وعلاوة على ذلك، أدى إغلاق الأسواق المفتوحة إلى خسائر مالية جسيمة للمزارعين. للتخفيف من تأثير كورونا على الإمدادات الغذائية، يوصَى بشدة بمواصلة الأنشطة الزراعية وإنتاج وحصاد المحاصيل الموسمية في ظل تدابير صارمة للوقاية من كورونا. الشركات المملوكة للدولة (العاملة في مجال النقل هي الأفضل لتولي التنسيق مع القطاع الخاص لنقل

المنتجات الزراعية وتسهيل الإمدادات الغذائية عبر الحدود بموجب تدابير الوقاية الصارمة من كورونا. من أجل ضمان استدامة الإمدادات الغذائية في المستقبل في أوقات الأزمات، تحتاج البلدان إلى الاستثمار في تعزيز أنظمة الإمدادات الغذائية الهشة، بما في ذلك مرافق التخزين للتغلب على الضغط الحالي على الإمدادات الغذائية في حالات الأزمات.

أسواق العمل الرسمية وريادة الأعمال

ستُذكر أزمة كوفيد 19 بسبب الخسائر الهائلة في الوظائف في القطاع الرسمي نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي، من بين أمور أخرى. ومع ذلك، تكيف القطاع الرسمي في غضون أسابيع حيث بدأ الموظفون العمل من المنزل وقدمت الاجتماعات الافتراضية التركيز والإجراءات الموجهة، لا سيما في القطاع المالي. ظلت القطاعات الكثيفة الوظائف مثل السياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبناء والرعاية الاجتماعية والعمل المنزلي تعاني من تلك الحركة المقيدة وكذلك عبر حدود البلاد، مما حال دون العودة إلى العمل. توقف الاقتصاد العالمي الأوسع نطاقا ومن المتوقع حدوث خسائر في الناتج المحلي الإجمالي بنسب عالية. في ضوء هذه التحديات، تمت التوصية بإعادة فتح الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر في غالبية القطاعات في ظل تدابير الوقاية الصارمة من كورونا. وعلاوة على ذلك، ستدعم "محاور" الابتكار الوطنية الابتكارات التكنولوجية (مثل تصنيع دروع واقية للوجه بطباعة ثلاثية الأبعاد) وتقاسم الممارسات (مثل تصنيع معدات الحماية الشخصية لموظفي الرعاية الصحية). يجب عدم التقليل من الدور الذي يمكن أن يلعبه نقل المهارات من قبل كبار السن في هذه المحاور.

الاقتصادات غير الرسمية والريفية

تعمل غالبية القوى العاملة في إفريقيا في وظائف غير رسمية وزراعية (85.8% و 97.9% على التوالي) تتميز بتوليد الدخل غير المستقر وانخفاض مستويات الإنتاجية. في ظل الظروف العادية، سيكون التركيز على ترقية هذه القطاعات من أجل تحسين الإنتاجية من خلال التدريب والحصول على المعدات وتوفير مزايا الحماية الاجتماعية كحوافز للتحول إلى الاقتصاد الرسمي. أعاقت أزمة كوفيد 19 الجهود المبذولة لتطوير الاقتصاد غير الرسمي والحاجة الملحة لعمال القطاع غير الرسمي لبدء توليد الدخل مرة أخرى. وهذا يعني إعادة فتح الأسواق المفتوحة بموجب تدابير الوقاية الصارمة من كورونا وعودة العمال في الزراعة الريفية. إن مساعدة العمال في القطاعين غير الرسمي والريفي على الحصول على خدمات النقل والائتمان من شأنها الدفع نحو استئناف أنشطتهم الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تمكين الفئات الضعيفة مثل النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن وإدراجها في الأنشطة الاقتصادية للقطاع غير الرسمي.

الثقافة والقطاعات الإبداعية

19 تُعتبر السياحة والصناعات الثقافية والإبداعية من بين القطاعات الأكثر تضرراً من جائحة كورونا. أجبرت الجائحة على إلغاء الأحداث الثقافية المعروفة في إفريقيا وأغلقت العديد من الأماكن الفنية والثقافية. تعتمد فنون المجتمع المحلي والمنظمات الثقافية على التجمعات الشخصية في أنشطتها. وبما أن هذه الأمور لم تعد ممكنة، فقد تأثر دخل الفنانين بشدة. يتمثل التحدي في تصميم أشكال دعم للفنانين من شأنها أن تخفف الآثار النفسية السلبية للجائحة على المدى القصير. وعلى المديين المتوسط والطويل، يجب تحديد فرص جديدة للجهات الفاعلة الطموحة وكذلك الجهات الفاعلة غير الهادفة للربح لاستخدام إبداعاتهم كمنفذ للإحباط وبناء التضامن والتماسك.

الرياضة

تأثر دخل عدد كبير من الرياضيين والرياضيين في إفريقيا بشدة حيث تم إلغاء الأحداث الرياضية وتأجيلها.يتعلق القلق الحقيقي بفترة ما بعد الجائحة حيث أن الرياضة التي لا تحصل أصلا على التمويل الكافي من الحكومات لن تحظى بالأولوية على الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

في هذا الصدد، حشدت مفوضية الاتحاد الأفريقي بشكل استباقي الحركة الرياضية في أفريقيا على وضع استراتيجيات للتخفيف من تأثير الجائحة على الرياضة في القارة. تم عقد العديد من المؤتمرات عن بعد بمشاركة اتحاد اللجان الأولمبية الوطنية في إفريقيا واتحاد الكونفيدراليات الرياضية الأفريقية واللجنة البارالمبية الأفريقية ورابطة النساء في الرياضة في إفريقيا والاتحاد الأفريقي لكرة القدم والاتحاد الأفريقي لألعاب القوى ورؤساء أقاليم تنمية الرياضة للاتحاد الأفريقي وخبراء من الدول الأعضاء. ستنظر اللجنة الفنية المتخصصة ذات الصلة في الاستراتيجيات المقترحة عبر مؤتمر عن بعد في وقت لاحق من عام 2020 للمصادقة عليها تمهيدا لتعميمها على وزارات الرياضة في الدول الأعضاء.

تأثير الجريمة المتصاعدة خلال جائحة كورونا على جميع ركائز السياسة الاجتماعية

أصبحت الشرطة والقوات المسلحة، بعد أن أصبحت الواجهة العامة للجائحة، تركز على فرض العزلة والإغلاق والتباعد الاجتماعي. ومع تحوُّل انتباه الشرطة، استغلت الجماعات الإجرامية هذه الفرصة على عجل لتوسيع نطاق أنشطتها. حددت جماعات الجريمة المنظمة التي كان بعضها جزءًا من قطاع الصحة فرصًا لاستغلال هذا القطاع (توريد الأدوية المزيفة، ومعدات الحماية الشخصية المتدنية والاختبارات المزيفة لفيروس كورونا). ظهرت الجريمة السيبرانية أيضًا بسرعة كمجال لنمو الأسواق

الإجرامية. سيتعين على الدول الأعضاء أن تقاوم التطور السريع للاقتصاد غير المشروع لحماية اقتصادها (المشروع) الذي سيدمره تأثير الجائحة

استجابة الإدارة المستدامة لجائحة كورونا في إفريقيا: نهج الأمن البشري

تتمثل التهديدات الرئيسية لبناء الحكم الرشيد وسيادة القانون في الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة والمحسوبية والاستحواذ. توفر جائحة كورونا فرصة فريدة للحكومات الأفريقية لتقديم الخدمات بطريقة شفافة وديمقراطية. ستوفر القوى العاملة الاجتماعية معلومات واقعية عن احتياجات المجتمع قبل التلاعب بها بأي شكل من الأشكال. الهدف الاستراتيجي هو بناء المرونة في أنظمة ومؤسسات الإدارة للاستجابة بفعالية للتحديات المستقبلية. يجب بناء القدرات والمرونة في جميع المجالات المواضيعية للإدارة، أي دعم وإعمال حقوق الإنسان والشعوب وتقديم الخدمات العامة والمساعدة الإنسانية (للاجئين والمهاجرين والنازحين داخلياً وغيرهم) على المساءلة والاستجابة وفصل السلطات والضوابط والتوازنات بين السلطة التنفيذية والقضائية والتشريعية. وأثناء انتشار قوات الأمن، يجب عليها الامتناع عن استخدام القوة المفرطة والتركيز على إنقاذ الأرواح بدلاً من تهديد الأرواح وسبل العيش.

تنفيذ الاستجابة والتعاون الدولي

إن هياكل إعداد التقارير المعنية بتنفيذ أجندة 2063 (وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية/النيباد، لآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران وغيرهما) هي نفسهت التي ستقدم تقارير لأجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي تشمل مدخلات ونتائج الاستجابة الشاملة للآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لجائحة كورونا في الدول الأعضاء. ستقوم المفوضية ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية/النيباد، لآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران بتصميم نموذج لإعداد التقارير والمبادئ التوجيهية.

سيعتمد تنفيذ الاستجابة على التعاون الدولي ومشاركة الشركاء الدوليين مثل منظمات الأمم المتحدة التي شاركت في صياغتها. سيعمل إطار التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة (2018) على تنسيق التخطيط والتنفيذ المشتركين ورصد الاستجابة. كما سيتم إشراك شركاء دوليين آخرين مثل الاتحاد الأوروبي.

1. المقدمة

إن نطاق وحجم وتأثير مرض كورونا الذي أعلنت منظمة الصحة العالمية في 11 مارس 2020 أنه غير مسبوق على مستوى العالم وفي إفريقيا. انصب الكثير من الاهتمام بحق على القضايا الصحية. ومع ذلك وبطريقة ما، تم إهمال الأخطار الأخرى التي تهدد الحياة بنفس القدر، بما في ذلك الآثار

الاجتماعية والاقتصادية على الأسر والشركات. سيكون للآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة عواقب بعيدة المدى على أكثر الناس ضعفاً في العالم والذين يتعرضون بالفعل لانعدام الأمن البشري. بالإضافة إلى تعريض الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف ذات الصلة لأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي وأجندة الأمم المتحدة 2030 للخطر فإن جائحة كورونا قد أدت إلى تفاقم نقاط الضعف لدى العديد من المجموعات في إفريقيا، بما في ذلك الأطفال والنساء والشباب وذوي الإعاقة وكبار السن. إنها تؤثر بشكل خاص على اللاجئين والنازحين بسبب النزاعات أو الكوارث، وكذلك العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في الوطن والعمال المنزليين والعمال الفقراء والضعفاء في الاقتصاد غير الرسمي والقطاع الريفي والتجار عبر الحدود والأشخاص المستضعفين في أوضاع ما بعد الصراعات والأشخاصالمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وغيرهم.

لا تؤدي جائحة كورونا إلى خنق القطاع الصحي وتهديد سبل العيش فحسب بل تشكل تحدياً كبيراً للقطاعات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ومن ثم، هناك حاجة إلى مجموعة شاملة من التدخلات التي تتبنى تدابير فورية ومتوسطة إلى طويلة الأجل ترتكز على نهج متكامل ومتعدد القطاعات لمكافحة آثار الجائحة. بالنظر إلى نطاق وحجم الوباء، سيلزم بذل جهود متضافرة من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني والشركاء الإنمائيين.

من المرجح أن تفرض جائحة كورونا تكاليف بشرية ومالية واقتصادية وبيئية واجتماعية باهظة على إفريقيا وقد تم بالفعل تجربة جزء منها. توفر الأزمة أيضًا فرصة لإعادة النظر في أولويات السياسة المالية والاقتصادية للقارة من أجل بناء قطاعات صحية واجتماعية أقوى ودفع البشرية نحو المساواة والاندماج والتماسك الاجتماعي المستوحى من فلسفة أوبونتو: **"أنا ما أنا لأنك أنت"**. في هذا السياق وبعد اجتماع مع شركاء دوليين، تم الاعتراف بالحاجة للالتقاء حول جدول أعمال اجتماعي مشترك تشمل الحد الأدنى من الحزمة الأساسية على أساس أجندة 2063الاجتماعية للاتحاد الأفريقي (EX.CL/Dec.1074 (XXXVI) من أجل تعزيز المرونة والاستجابة للآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كورونا تحت قيادة مفوضية الاتحاد الأفريقي وبمساعدة من الأمم المتحدة.

يتمثل الهدف العام لخطة الاستجابة الاجتماعية الاقتصادية الشاملة فيما يلي: (أ) توفير تدابير إغاثة فورية للأشخاص والمجتمعات المتأثرة بالمرض الحالي (ب) بناء وتعزيز قدرة الدول الأعضاء على الصمود باعتبار ذلك استراتيجية للإنعاش على المديين المتوسط والطويل من أجل إرساء أسس لنظم صحية أكثر مرونة وتركز على تنمية رأس المال البشري والقدرات للحفاظ على سبل العيش وإعادة بنائها، لا سيما للأشخاص والمجتمعات الضعيفة. تعتمد خطة الاستجابة على أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي وأجندة

2063 الاجتماعية الخاصة به وأجندة 2030 للأمم المتحدة. كما تأخذ في الاعتبار قرارات الأمم المتحدة بشأن الأمن البشري، مما يسمح بإعادة الضبط حتى يتسنى الاستجابة بشكل أفضل للأزمات المستقبلية.

الهدف النهائي لجميع التدخلات في كل من مكافحة كورونا بتدابير فورية وفي فترة ما بعد الجائحة على مدى السنتين السنوات الثلاث القادمة هو تكافؤ الفرص وضمان **الأمن البشري** من خلال التوزيع العادل لنتائج التنمية[1]. ومن ثم، لن تشمل التدخلات الحماية الاجتماعية وخدمات الرعاية الاجتماعية فحسب بل ستشمل أيضاً تعزيز المساواة والإنصاف في جميع قطاعات المجتمع[2].

في الفقرات التالية، يتم تقديم تحليل موجز للوضع في إطار كل من المواضيع الرئيسية التسع (9) للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية وعدد من الإجراءات التي يمكن اتخاذها في كل مجال من المجالات الموضحة في الجدول أدناه . بالإضافة إلى ذلك، سيتم التركيز أيضاً على المجالات المهمة وذات الصلة للغاية في أوقات الأزمات الثقافية والرياضية وحقوق الإنسان.

الأركان الأساسية أو الركائز الأساسية للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية هي:

الركائز الشاملة

1. الركيزة 1: سياسة الأسرة
2. الركيزة 2. المساواة بين الجنسين

الركائز القطاعية المحددة

3. الركيزة 3. الحماية الاجتماعية، بما في ذلك:

أ. الحماية الاجتماعية الأساسية على مدى دورة الحياة

ب. تدابير محددة لمعالجة الضعف، لا سيما لدى الأطفال والمراهقين والشباب وكبار السن والمعوقين والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والشعوب الأصلية.

[1] مفوضية الاتحاد الافريقي 2020. أجندة 2063 الاجتماعية التي اعتمدتها الدورة العادية السادسة والثلاثون للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي. فبراير 2020 ص 39

[2] http://www.indsocdev.org/defining-social-development.html

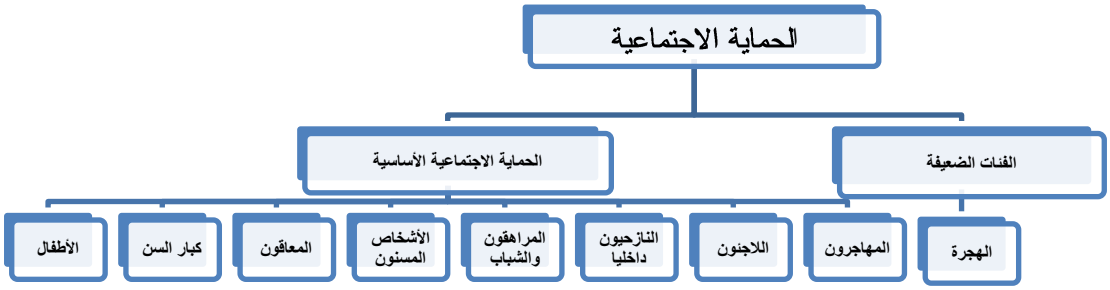

الركيزة 3

4. الركيزة 4: **وصول الجميع إلى الخدمات / المرافق المجتمعية الأساسية** (المياه والصرف الصحي والطاقة والإسكان والنقل)

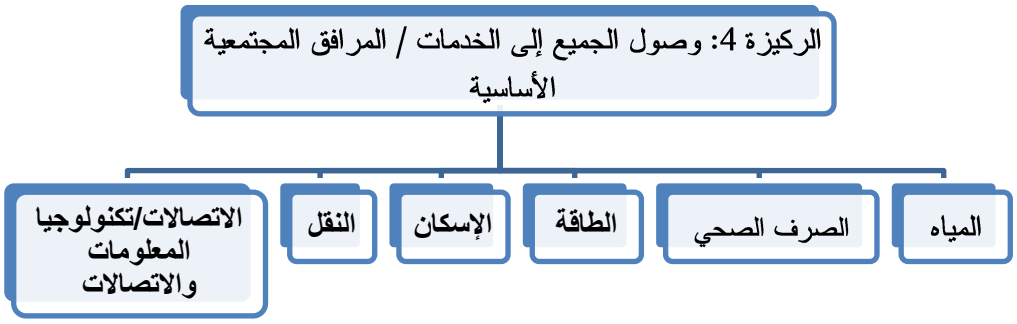

5. الركيزة 5: **الحصول على التعليم الجيد**
6. الركيزة 6. **الحصول على الصحة والرفاهية الجيدة**، بما في ذلك الغذاء المغذي وضمان قاعدته الزراعية والحصول على الرعاية الصحية والأدوية الأساسية و خدمات فعالة لمكافحة المخدرات وخفض الطلب عليها والرياضة
7. الركيزة 7: **الحصول على أغذية كافية ومغذية**
8. الركيزة 8. **العمالة الرسمية وسياسات ريادة الأعمال**
9. الركيزة 9. **سياسات سوق العمل غير الرسمية والريفية**

التهديدات التي تتجاوز جائحة كورونا

تواجه إفريقيا تهديدات متعددة تتجاوز جائحة كورونا وتتطلب استراتيجية صمود أفريقية على المدى الطويل تشمل خطة تكيف تعالج التهديدات الرئيسية للقارة وهي:

- الأوبئة الصحية والأمراض المعدية (بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا) والأمراض غير المعدية
- انعدام الأمن الغذائي
- تغير المناخ ومخاطر الكوارث (الجراد والجفاف والفيضانات والتآكل البحري) والأمن البحري
- الإرهاب والتمرد والراديكالية والتطرف العنيف والتهديدات الإلكترونية
- انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية
- التمييز وعدم المساواة بجميع أشكاله
- عدم المساواة بين الجنسين والتمييز وجميع أشكال العنف القائم على نوع الجنس
- الطفرة السكانية
- التهديدات التي تسببها المخاطر الصناعية الكبرى وإدارتها
- الاضطرابات في التوفير المستدام للمرافق العامة: الطاقة والمياه والنقل والاتصالات

2. سياسة الأسرة بأحد شواغل السياسة الشاملة

النتيجة المتوخاة: الحفاظ على الأسرة الأفريقية كوحدة دعم لأفرادها ولا سيما الأطفال والمرضى، بمن فيهم الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.

التحديات التي تواجه الأسر في أفريقيا في ضوء جائحة كورونا

سوف تتضرر العائلات التي تكافح بالفعل من أجل تحمل الضروريات الأساسية بشدة من الجائحة والقيود المفروضة على الحركة وفقدان الدخل، مما يخلق حلقة مفرغة من الصدمات الاقتصادية والصحية والفقر.

وسيكون الأثر الأكثر تدميراً هو تناقص أو فقدان دخل الأسرة، بما في ذلك دخل الأسرة من القطاع غير الرسمي والتحويلات، مما يؤثر بشكل غير متناسب على النساء بسبب الأزمة الاقتصادية الثانوية. وقد يؤثر ذلك بدوره على سكن أو مأوى الأسرة نظرا لعم القدرة على دفع الإيجار أو السندات. بالنسبة للعائلات، ستتأثر القدرة على الحصول على التغذية والرعاية الصحية ذات الأسعار المعقولة سلبًا أيضًا، لا سيما وأن هذه النفقات عادة ما تكون مصروفات من الجيب في الأسر الأفريقية وتمثل أكثر من إنفاق الميزانية الصحية في معظم البلدان، مما يعرض الناس لخطر متزايد من الفقر.

مؤشرات السياسة للتخفيف من تأثير جائحة كورونا على الأسر في أفريقيا

تنفيذ تدابير الحماية[3] الاجتماعية المناسبة والمدروسة للأسر مع إعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفاً، وعلى وجه الخصوص النظر فيما يلي[4]:

- وضع وتنفيذ سياسات صحية شاملة ومتجاوبة وملائمة للأسرة والشباب ومراعية للمنظور الجنساني تتضمن تدابير تخفيف محددة للأسرة والفئات الأكثر ضعفا لمواجهة تفشي الأمراض وحالات الطوارئ.
- وضع وتنفيذ سياسات حماية اجتماعية شاملة تستهدف الأسر باعتبارها أساس المجتمع مع اتخاذ تدابير مناسبة تهدف إلى بناء وتعزيز قدرة الأسرة على الصمود بغض النظر عن الأوضاع الصحية والاجتماعية والاقتصادية لأفراد الأسرة؛

إجراءات إغاثة فورية للأسر الضعيفة المتضررة من جائحة كورونا

- ينبغي إصدار إعلان سياسة واضح يقضي بضرورة بقاء أفراد الأسرة معًا لدعم بعضهم البعض؛
- ينبغي تسجيل جميع الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً في جميع المجتمعات تحت اسم رب الأسرة ؛
- ينبغي الإبلاغ عن جميع أفراد الأسرة المفقودين وتسجيلهم وينبغي بالمثل إبلاغ الشرطة باختفاء أفراد الأسرة؛
- ينبغي تسجيل الأشخاص الذين ليس لديهم أسر في حيهم؛
- وضع برامج للم شمل الأسرة تركز على الأطفال والمراهقين وأفراد الأسرة ذوي الإعاقة.
- تشكيل قوة عاملة اجتماعية تتضمن أخصائيين صحيين واجتماعيين عاطلين عن العمل في برنامج الأشغال العامة الموسع؛

[3] تُعرّف الحماية الاجتماعية بأنها مجموعة السياسات والبرامج التي تهدف إلى وقاية أو حماية جميع الأشخاص من الفقر والضعف والإقصاء الاجتماعي طوال دورات حياتهم، مع التركيز بشكل خاص على الفئات الضعيفة. يمكن تقديم الحماية الاجتماعية نقداً أو عينياً من خلال المخططات غير القائمة على الاشتراكات مثل توفير مزايا عامة أو قطعة تستهدف الفقر مثل المساعدة الاجتماعية وخطط الاشتراكات (التأمين الاجتماعي في العادة) وعن طريق بناء رأس المال البشري والأصول الإنتاجية والوصول إلى الوظائف.

[4] مجلس التنسيق المشترك بين الوكالات للحماية الاجتماعية. 2020. بيان مشترك حول دور الحماية الاجتماعية في الاستجابة لجائحة كورونا، نيويورك. https://www.ilo.org/newyork/at-theun/social-protection-inter-agency-cooperation-board/lang-en/index.htm

- تسجيل القوى العاملة الاجتماعية لتقييم ما يلي في كل أسرة: مصادر الدخل، والإسكان أو المأوى، والحصول على التعليم والخدمات الصحية، والمهارات التقنية المتاحة لإيجاد مصدر رزق لتلك الأسرة ؛

الإجراءات المتوسطة المدى: بناء وتعزيز قدرة الأسر على الصمود في الدول الأعضاء (2–3 سنوات)

- تأمين الدخل للأسر الضعيفة وتأمين الوصول العادل والميسور التكلفة إلى السلع والخدمات الأساسية (الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والسكن اللائق) وحماية قدراتها البشرية وسبل عيشها، التي تشمل:
- تقييم العائلات وإرسال المعلومات التي يتم جمعها إلى مفوض المقاطعة / السلطات المحلية أو المسؤول المعين مع ضمان السرية والاستخدام الصارم لـــ (أ) رسم الخرائط وتنظيم قطاعات الخدمات، بما في ذلك القطاع الخاص والاقتصاد غير الرسمي؛ ب) تخطيط التدريب وتعهدات تقديم الخدمات.
- وسائل الإعلام الإلكترونية ومقدمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسهيل إنتاج ونشر البرامج لدعم الصحة النفسية للأسر مثل موضوعات حول اليقظة، ومهارات الأبوة والأمومة، والدعم والمشورة بين لأقران، والاطمئنان وتوضيح القيم وتقديم المشورة عبر الإنترنت لعلاج الاضطرابات الاجمة عن تعاطي المخدرات.

التعاون الشامل اللازم بين القطاعات

تتكون الدرجة الأولى من العاملين في الحكومة المحلية الذين سيعملون على تكييف قدرتها وأنظمتها للارتباط بالعائلة كوحدة اجتماعية واقتصادية. ستشكل الدرجة الثانية من المساعدة فريق القوى العاملة الاجتماعية، الذي يتألف من الأخصائيين الاجتماعيين أو مساعدي الرعاية الاجتماعية، والصحة والتعليم والتوظيف/ العاملين في القوة العاملة الاجتماعية. ستضم الدرجة الثالثة، فريق التوزيع، عاملين اجتماعيين في مجال الإرشاد الزراعي والنقل. يمكن لشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع الخاص مساعدة فرق القوى العاملة الاجتماعية للوصول إلى الهواتف المحمولة والتطبيقات التعليمية والتواصلية ذات الصلة في أداء مهامهم.

الجهات الفاعلة الرئيسية: الدول الأعضاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والاتحاد الأفريقي، وأجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية، والبنك الأفريقي للتنمية، ووكالات الأمم المتحدة المعنية والمنظمات الدولية الأخرى، وشبكة الاتحاد الأفريقي للمغتربين، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، والجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية.

التهديدات التي تطرحها الجريمة المنظمة للأسرة والتخفيف من حدتها

- التلاعب بالمعلومات الصحيحة عن العائلات في الحي – تقديم المعلومات الصحيحة إلى نقطة الاتصال المحددة؛
- اقتطاع المنافع مثل التحويلات النقدية والطعام – إدراج أفراد الأسرة في آليات الشفافية والتسليم؛
- استدراج الأعضاء للاتجار بالبشر، وإنتاج المخدرات وبيعها، والاشتغال بالجنس والعصابات – وضع آليات الإبلاغ لإنفاذ القانون، ونفس الآليات لأفراد الأسرة المفقودين، ومحاكمة مرتكبي المتاجرين بالبشر والمهربين.

3. المساواة بين الجنسين كهدف شامل

النتيجة المتوخاة هي إزالة التمييز والعنف الجنساني من المجتمع الأفريقي؛ وتعزيز وصول المرأة إلى الخدمات الصحية والإنجابية والعمل والحماية الاجتماعية؛ وتعزيز الأمن البشري للنساء والفتيات، من خلال إطار قانوني ومؤسسي داعم ووقائي.

التحديات التي تواجه المساواة بين الجنسين في أفريقيا في ظل فيروس كورونا–19

النساء أكثر عرضة للهشاشة الاقتصادية ويتعرضن لتهديد أكبر أثناء القيود المفروضة على الحركة والتنقل، لأسباب لا تشمل فقط عدم المساواة بين الجنسين وعدم المساواة في وصولهن إلى الفرص الاقتصادية، على سبيل المثال كان للافتقار إلى الوصول إلى الإنترنت تأثير مدمر على النساء. الأعمال. كما أدى تمثيلهن الأكبر بكثير في مناصب القطاع غير الرسمي، لا سيما في إفريقيا، إلى عدم استفادة النساء من قوانين وفوائد حماية العمل خلال جائحة فيروس كورونا–19، مثل خدمات الرعاية الصحية الجيدة. وتؤثر هذه الهشاشة بدورها على دخل الأسرة وتوافر الغذاء، وتؤدي إلى سوء التغذية، خاصة للأطفال والنساء الحوامل والمرضعات. علاوة على ذلك، نظراً لأن النساء يمثلن ما يقارب 70 في المائة من العاملين في مجال الرعاية الصحية على مستوى العالم، فمن الأهمية بمكان حماية صحتهن ودعم احتياجاتهن، بما في ذلك في الخطوط الأمامية للاستجابة لفيروس كورونا–19. إضافة إلى ذلك، سيؤدي فيروس كورونا–19 إلى إغلاق مرافق رعاية الطفولة المبكرة، الأمر الذي يؤثر بشكل غير متناسب على النساء اللاتي يقدمن الرعاية الأساسية للأطفال في المجتمع الأفريقي.

أدت الأزمات الناتجة عن فيروس كورونا–19 للأسف إلى ارتفاع حاد في العنف الجنساني في جميع البلدان في جميع أنحاء العالم، أي الإساءة العاطفية والجسدية والجنسية في سياق الحبس أو انغلاق الأسر

على نفسها. يتم تكرار هذه الصورة في العديد من البلدان في أفريقيا والعالم.[5] لحسن الحظ، مع توفر الهواتف المحمولة والدعم من الأقران، يمكن الإبلاغ عن ذلك.

تعد الوقاية والحماية والاستجابة والتنسيق وتنمية القدرات لمكافحة العنف الجنساني في خطط الاستجابة لفيروس كورونا-19 أمراً بالغ الأهمية. تُنصح الدول الأعضاء بدمج المنظورات الجنسانية في جميع الاستجابات لفيروس كورونا لضمان أن تهدف الإجراءات أثناء أزمة فيروس كورونا-19 وبعدها إلى بناء اقتصادات ومجتمعات أكثر مساواة وشمولية واستدامة.[6]

مؤشرات السياسات للتخفيف من حدة تأثير فيروس كورونا-19 على المساواة بين الجنسين في أفريقيا

- وجود وتنفيذ سياسات وتدابير قانونية للحماية الاجتماعية تراعي المنظور الجنساني وتتصدى للمخاطر الصحية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالنساء والفتيات؛
- وجود آليات مؤسسية لضمان الأمن الجسدي والعاطفي والنفسي والعقلي للنساء والفتيات، ولا سيما ضد جميع أشكال العنف الجنساني؛
- ضمان استمرارية خدمات وبرامج الصحة والتغذية للنساء الحوامل والمراهقات والأطفال الصغار من خلال سنّ تدابير الطوارئ التي تحمي الوصول إلى المرافق الصحية وبرامج التغذية.

إجراءات الإغاثة الفورية للنساء والفتيات المستضعفات المتأثرات بفيروس كورونا-19

- إعلان سياسة واضح بضرورة الإبلاغ عن العنف الجنساني
- إنشاء مراكز قيادة للعنف الجنساني خلال فترة الحجر/ حالة الطوارئ، بما في ذلك الخط الساخن للإبلاغ عن العنف الجنساني، والدعم من الأقران، وأن تقدم وحدة شرطة مدربة تدريبا خاصا تقودها النساء الدعم للضحايا؛ وإعطاء الأولوية للاستماع والبت في حالات العنف الجنساني؛
- ضمان قنوات الإحالة وتحديث معلومات التخفيف من المخاطر بانتظام لتسهيل الوصول إلى الخدمات أثناء الجائحة؛

[5] https://www.unfpa.org/covid19

[6] الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران . 2020. استجابة الحوكمة لفيوس كورونا-19 من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، التقرير الأولي، أبريل 2020، الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، ميدراند، جنوب إفريقيا

- نشر رسائل حول العنف الجنساني في سياق فيروس كورونا-19 من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والراديو و/ أو البرامج التلفزيونية؛ تقديم دعم اجتماعي/ نفسي اجتماعي عن بُعد مثل مجموعات الدردشة الافتراضية؛ مجموعات دعم الأقران؛ دعم الملاجئ أو المراكز الشاملة، والمساحات الآمنة للناجين، وما إلى ذلك)؛

- دمج توريد خدمات الصحة الإنجابية في الاستجابة المجتمعية؛

- توسيع نطاق برامج التحويلات النقدية الطارئة للنساء المستضعفات والحوامل والمراهقات والأطفال للتخفيف من عدم استقرار الدخل خاصة في المخيمات.

الجهات الفاعلة الرئيسية: الدول الأعضاء في الدول الأعضاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وأجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية، والبنك الأفريقي للتنمية، ووكالات الأمم المتحدة المعنية والمنظمات الدولية الأخرى، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، والجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية.

الإجراءات على المدى المتوسط والطويل: بناء وتعزيز قدرة النساء والفتيات على الصمود في الدول الأعضاء (2-3 سنوات)

- تقييم محتوى الصمود في برامج تمكين المرأة لتوسيع وتنويع المخططات المبتكرة لبناء القدرة على الصمود؛

- دعم إنشاء وتعزيز الأعمال التجارية الاجتماعية/ للرعاية التي تملكها النساء لتوفير مرافق الصرف الصحي والمياه والرعاية الاجتماعية في المجتمعات؛

- إعطاء الأولوية لمبادئ المساواة بين الجنسين لأساليب العمل المراعية للمنظور الجنساني وتعزيز تدابير الحماية الاجتماعية (مثل التحويلات القائمة على الحالات للمساعدة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية)؛

- استخدام منهجيات تقييم المخاطر والضعف الموجودة، ولا سيما في البيئات الريفية؛

- دعم صندوق الاتحاد الأفريقي للمرأة لتعزيز صمود النساء والفتيات في جميع قطاعات الحياة؛

- مواصلة تعليم الفتيات والشابات أثناء الحجر وتقييد التنقل، ومراقبة تسرب الفتيات من المدارس والتصدي بفعالية للعقبات التي تحول دون عودة الفتيات إلى المدارس، بما في ذلك بين المراهقات المتزوجات، اللائي تتعرضون للحمل المبكر أو تحتجن إلى رعاية الأطفال؛

- دمج المنظورات الجنسانية في جميع الاستجابات لفيروس كورونا-19 لضمان أن تهدف الإجراءات أثناء وبعد أزمة فيروس كورونا إلى بناء اقتصادات ومجتمعات أكثر مساواة وشمولية واستدامة.

التهديدات التي تطرحها الجريمة المنظمة للنساء والفتيات والتخفيف من حدتها

- استدراج الإناث للاتجار بالبشر، وإنتاج المخدرات وبيعها والعمل في مجال الجنس – وضع آليات لإبلاغ جهات إنفاذ القانون، وكذلك آليات الإبلاغ عن أفراد الأسرة المفقودين.

الجهات الفاعلة الرئيسية: الدول الأعضاء في الدول الأعضاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وأجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية، والبنك الأفريقي للتنمية، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، والجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية.

4. الحماية الاجتماعية

النتيجة المتوخاة من تدخلات الحماية الاجتماعية هي وقاية الأشخاص وحمايتهم من الضعف والتمييز وعدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي طوال دورة حياتهم، مع التركيز بشكل خاص على الفئات الضعيفة مثل الأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين والنازحين قسراً (النازحون داخلياً) والمهاجرون (ولا سيما المهاجرين غير المسجلين والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وما إلى ذلك). يتم توفير الحماية الاجتماعية في شكل تأمين اجتماعي، ومساعدة اجتماعية (التحويلات النقدية، وبرامج الأشغال العامة، وخطط التغذية) والخدمات الاجتماعية (التي يتم إجراؤها من قبل العاملين في مجال الصحة والتعليم والأخصائيين الاجتماعيين). تشمل المكونات الأوسع للحماية الاجتماعية توفير الطاقة، وتكنولوجيا المعلومات، والمياه والصرف الصحي، والنقل والإسكان.

يكتسي الوصول الشامل إلى هذه الخدمات/ المرافق المجتمعية الأساسية أهمية قصوى لبناء القدرة على الصمود، بما في ذلك في سلسلة التوريد.

التحديات التي تواجه خدمات الحماية الاجتماعية في إفريقيا في ظل فيروس كورونا-19

ستؤدي أزمات فيروس كورونا-19 مع تأثيرها الاقتصادي إلى تعطيل التأمين الاجتماعي القائم على المساهمة حيث قد تنفد المزايا المدفوعة للأفراد على مدار العامين المقبلين وقد تكون المساهمات قد توقفت بسبب فقدان الوظائف والقيود المالية. لذلك، سيحتاج المزيد من الناس إلى المساعدة الاجتماعية – المساعدة غير القائمة على الاشتراكات من الدولة في شكل تحويلات نقدية، وبرامج التغذية، والقروض الصغيرة لبدء الأعمال التجارية وما إلى ذلك، وستحتاج المساعدة إلى رصد – الحاجة إلى عاملين اجتماعيين، بالإضافة إلى الأخصائيين الاجتماعيين والممرضات والمعلمين – الخدمات التي ينبغي الحصول عليها مجاناً.

مؤشرات السياسات للتخفيف من تأثير فيروس كورنا-19 على الحماية الاجتماعية في أفريقيا

- وضع سياسات حماية اجتماعية متعددة القطاعات ومتعددة أصحاب المصلحة متكيفة وقوية ومصممة حسب أوجه الضعف وفعالة وشفافة ومنسقة جيداً؛

- تعديل أطر السياسات لتسهيل توسيع برامج التحويلات النقدية أفقيًا (من خلال تسجيل مجموعات إضافية من السكان المتضررين من التأثير الاجتماعي والاقتصادي لفيروس كورونا-19) وعمودياً (من خلال زيادة مستوى المزايا أو الحزم) وإدخال برامج التحويلات النقدية الطارئة عند الضرورة.

- وضع استراتيجيات للإنذار المبكر والتأهب مع منهجيات لتقييم المخاطر والضعف في البلدان لتمكينها من الاستجابة بشكل أفضل للكوارث وحالات الطوارئ في المستقبل بطريقة منسقة. يجب تصميم الاستجابات حسب نقاط الضعف الخاصة عند الأطفال، بما في ذلك الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية، والأطفال الذين يعيشون و/ أو يعملون في الشوارع، والفتيات، والأطفال المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية، والأطفال ذوو الإعاقة، والأطفال المتنقلون، والأطفال الذين يعيشون في المناطق الريفية، والأطفال المحتجزين مع أمهاتهم ومقدمي الرعاية، وأطفال الوالدين المحرومين اقتصادياً، وأطفال مجتمعات السكان الأصليين، والأطفال المتأثرين بحالات النزاع؛

- تسهيل التواصل بشأن المخاطر وضمان وصول الرسائل الرئيسية إلى الفئات الأكثر ضعفاً، بما في ذلك الحفاظ على التباعد الجسدي في حالة الإخلاء نتيجة لكوارث أخرى قد تحدث وسط أزمة فيروس كورونا-19؛

- رصد وجمع البيانات وتحليل الحوادث التمييزية المتعلقة بفيروس كورونا، بما في ذلك الأشخاص المستهدفين كناقل للفيروس. ينبغي إيلاء اهتمام خاص للتمييز ضد الأشخاص الذين يعانون من المرض، والناجين وأسرهم، فضلا عن أفراد مجموعات عرقية أو إثنية أو قومية محددة؛

- بناء وتعزيز التنسيق بين وكالات/ وزارات إدارة مخاطر الكوارث ومؤسسات الصحة العامة في الاستجابة للكوارث، والبناء على الدروس المستخلصة من الاستجابة لفيروس كورونا-19؛

إجراءات الإغاثة الفورية فيما يتعلق بتوفير خدمات الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة المتأثرة بفيروس كورونا-19

- توسيع أو إنشاء سجل مركزي للمستفيدين من المساعدة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية؛

- تطوير نهج للمواطنين يشمل المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والعاملين الصحيين، والقوى العاملة الاجتماعية، ويساعد في استهداف المستضعفين المحتاجين إلى المساعدة ويقدم تقارير عن تأثير ونتائج المساعدة على أساس شهري؛

- إجراء تقييم سريع للأثر الاجتماعي والاقتصادي واستجابات السياسات/ الإجراءات لمواجهة فيروس كورونا-19، بما في ذلك من خلال الرصد في الوقت الحقيقي؛

- تقديم المساعدة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية لأفراد الأسرة الضعفاء مثل كبار السن والأشخاص الذين يعيشون بالفعل في ظروف صحية أساسية أخرى (بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية) والأشخاص ذوي الإعاقة (الجسدية والعقلية) والعاملين لحسابهم الخاص أو في وظائف غير رسمية و لا يستطيعون العمل بسبب تقييد التنقل والحجر (بما في ذلك العمال الريفيين والمنزليين)، والمشردين، والنازحين قسراً، واللاجئين، والمهاجرين (خاصة أولئك الذين ليس لديهم وثائق)، والعاملين في مجال الرعاية (بأجر وبغير أجر)، والمجموعات العرقية/ الأصلية والفقراء المزمنين.

- منح حد أدنى أساسي من الدخل أو التحويل النقدي كشبكات الأمان الاجتماعي للأسر ذات الدخل المنخفض المتضررة بشدة من أجل الحفاظ على القدرة الشرائية للمحتاجين؛

- تنشيط / عقد الشبكات الاجتماعية، والجماعات الدينية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، من أجل دمجها في التعبئة المجتمعية وجمع البيانات حول تأثير الفيروس، ونقل أصوات المجتمعات

المتضررة، وتحديد المجتمعات/ الأشخاص الذين تخلفوا عن الركب أو القضايا التي لم يتم النظر فيها وتكون مجهزة على أساس البيانات للقيام بعمليات دعوة بناءة مع السلطات.

على المدى المتوسط/ الطويل: بناء وتعزيز قدرة الصمود لدى الفئات الضعيفة في الدول الأعضاء علاوة على توفير الحماية الاجتماعية (2–3 سنوات)

- تقييم أداء سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية فيما يتعلق بمعالجة الاحتياجات القصيرة والمتوسطة والطويلة المدى للسكان والمجتمعات، وقدرتها على بناء أفراد ومجتمعات محلية قادرة على الصمود بشكل مستدام، وما إلى ذلك؛

- توسيع نطاق برنامج شبكة الأمان الاجتماعي الجاري لبناء قدرة المجتمعات والأشخاص المتضررين من فيروس كورونا على الصمود وتقليل تعرضهم للكوارث الطبيعية الأخرى؛

- تعزيز قدرة نظم الحماية الاجتماعية على الاستجابة للصدمات من خلال جميع مكوناتها، بما في ذلك الاستهداف والسجلات وإدارة البرامج والتنسيق والحوكمة والمراقبة والتقييم وآليات التمويل؛

- مراجعة تمويل مخاطر الكوارث واستراتيجيات الحماية الاجتماعية، مع الأخذ في الاعتبار التهديدات المتزايدة من الجائحة، وتوسيع نطاق خطة التأمين الخاصة بالوكالة الأفريقية لمواجهة المخاطر لتغطية احتياجات مؤشر المخاطر الناجمة عن الجائحة.

التعاون الشامل اللازم بين القطاعات

هناك حاجة إلى نفس تشكيلة فريق القوى العاملة الاجتماعية كما هو الحال بالنسبة للعائلة، ولكن مع إدراج موظف توثيق أو أخصائي بيانات، لإدخال البيانات في السجل المركزي.

الجهات الفاعلة الرئيسية: الدول الأعضاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وأجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية، ووكالات الأمم المتحدة المعنية والمنظمات الدولية الأخرى، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، والجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية.

التهديدات التي تطرحها الجريمة المنظمة لخدمات الحماية الاجتماعية والتخفيف من حدتها

- عمليات سرقة النقد العابر، والسرقات في مرافق تخزين المواد الغذائية.

تمويل الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي وخلق فرص العمل:

- بناء آليات مالية مثل الوكالة الأفريقية لمواجهة المخاطر التي تدعم توسيع نطاق شبكات الأمان الاجتماعي بشكل كبير؛
- تيسير الحوار بين وزارات المالية والعمل والتنمية الاجتماعية من خلال تنفيذ قرارات وزراء المالية السابقة بشأن تمويل الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي.

الفئات الضعيفة

الأطفال

التحديات المتعلقة بحق الأطفال في التعليم – مع إغلاق المدارس أثناء جائحة فيروس كورونا-19، لن يتم المساس بالحق في التعليم فحسب، بل أيضاً في الغذاء الكافي لأن العديد من الأطفال يعتمدون على الوجبات المدرسية المجانية أو المدعومة. قد تكون الفتيات أكثر عرضة لسوء المعاملة والعمل المنزلي والممارسات الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية وزواج الأطفال. قد يؤدي الغلق المؤقت للمدارس إلى ترك المدرسة بشكل دائم، وخاصة بالنسبة للفتيات والأطفال ذوي الإعاقة والأطفال من الأسر المحرومة اقتصادياً.

انقطاع الخدمات الأساسية الضرورية لحياة الأطفال وبقائهم ونموهم – قد يتم قطع الخدمات الأساسية، مثل رعاية الأطفال حديثي الولادة وبرامج التحصين، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الاعتلال والوفيات بين الأطفال.

التحديات المتعلقة بالحق في رعاية الوالدين والحماية – يتعرض الأطفال لخطر الانفصال الأسري بسبب وفاة والديهم أو مقدمي الرعاية، أو نتيجة لتدابير الصحة العامة المتخذة للسيطرة على انتشار مرض فيروس كورونا-19.

الاستغلال والاعتداء الجنسيين على الأطفال عبر الإنترنت – تحولت العديد من المدارس الآن إلى التعليم المنزلي من خلال الدروس عبر الإنترنت، وقد تعرض أساليب التعلم الرقمية الأطفال للاستغلال والاعتداء الجنسيين على الأطفال عبر الإنترنت.

المراهقون والشباب:[7]

يتعرض الشباب، ولا سيما الشابات والمراهقات، والشباب ذوو الإعاقة، لضرر مماثل بسبب فيروس كورونا-19 لأنه يؤثر على حياة الشباب وسبل عيشهم وأنماط حياتهم بطرق محددة. وتظهر العواقب على الصحة والتعليم والعمل والحياة الاجتماعية. تم بناء نطاق استجابة الشباب حول (1) تقليل المخاطر الصحية لفيروس كورونا-19 وتدابير الاستجابة بين الشباب؛ (2) التقليل إلى أدنى حد من تأثير فيروس كورونا-19وتدابير استجابته على الشباب؛ (3) تعبئة وإشراك الشباب ليكونوا فاعلين في مكافحة فيروس كورونا-19.

تم وضع أربع استراتيجيات لتوجيه طاقة الشباب، والقيادة والطلاقة الرقمية نحو حل المشاكل وإشراك المجتمعات:

ضمان سلامة الشباب؛ تستند استراتيجية "كن آمنا" إلى حملة اتصالات تتعلق بفيروس كورونا-19 بشأن المعرفة والرعاية الذاتية.

مواصلة التعلم: تتكون الاستراتيجية من توفير الفرص والدعم والقدرات للشباب لمواصلة التعلم من خلال القنوات غير التقليدية. تستند الأنشطة إلى (1) حملة اتصالات لتشجيع التعلم؛ (2) الدعوة والمشاركة مع البلدان؛ و (3) ومبادرات الاتصال للإنترنت مثل HP BeOnline.

كن مبتكراً: تهدف الإستراتيجية إلى توفير الفرص للشباب ليكونوا مبدعين ومبتكرين في مواجهة تحديات فيروس كورونا-19. الأنشطة الرئيسية هي (1) المبادرات من الشراكات الناشئة مثل HP BeChangeMaker؛ و (2) مسابقة جديدة لتحديد ابتكارات الشباب وتسريعها.

كن مستجيباً: الهدف هو تعبئة الشباب للاستجابة بأمان في دعم الشباب والمجتمعات للتعامل مع فيروس كورونا-19. وقد تمت متابعة ذلك من خلال أنشطة تتعلق بـــ (1) التعبئة؛ (2) التوجيه؛ (3) التفعيل و (4) المحادثة.

اللاجئين والنازحين والمهاجرين والمغتربين

قد يكون المهاجرون واللاجئون والمجتمعات النازحة عرضة بشكل غير متناسب لانتقال عدوى فيروس كورونا-19 والآثار الثانوية للتدابير المتخذة للحد من انتشار الفيروس. من المحتمل أن تواجه هذه

[7] مفوضية الاتحاد الافريقي 2020. فيروس كورونا-19: استجابة قسم الشباب في الاتحاد الأفريقي، تحمل الشباب الأفريقيين المسؤولية تجاه حل جائحة فيروس كورونا، إدارة التعليم والعلم والتكنولوجيا والابتكار بمفوضية الاتحاد الأفريقي

المجموعات خطراً متزايداً لانتقال العدوى بسبب محدودية الوصول إلى المرافق الصحية أو المرافق الصحية أو الوقاية الفعالة، وغالباً ما يقيمون في مواقع مكتظة وعالية الكثافة. يمكن أن يؤدي ارتفاع مستويات الوصم والتمييز وكراهية الأجانب إلى مزيد من التهميش من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية أو حزم الإغاثة، والاستبعاد من استجابات السياسة الوطنية لفيروس كورونا-19 (إعانات الأجور، إعانات البطالة أو الضمان الاجتماعي، تدابير الحماية الاجتماعية). وعادة ما تتركز في قطاعات الاقتصاد ذات المستويات العالية من العمل المؤقت أو غير الرسمي أو غير المحمي، والأجور المنخفضة، بما في ذلك في مجال الرعاية والعمل المنزلي، وعادة ما تشغلها العاملات المهاجرات.[8]

أجرت مفوضية الاتحاد الأفريقي دراسة استقصائية عن تأهب المواطنين[9] استهدفت مختلف الجهات الفاعلة غير الحكومية، مما أدى إلى استجابة المواطنين (تصاعديا). واستكمالا للعمل الحالي للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، فهو يعتمد على استراتيجيات مثل (1) زيادة الوعي من قبل الجهات الفاعلة غير الحكومية، أي المجتمعات الدينية، ومنظمات المجتمع المدني، ونقابات العمال؛ مسؤولو صحة المغتربين (2) استجابات المواطنين أثناء الحجر/ العزل التي تستهدف الفئات الضعيفة مع الأخذ في الاعتبار كيفية الاستفادة من الاقتصاد المحلي، والتعافي – ولا سيما بالنظر إلى (1) الاقتصاد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر والقطاع غير الرسمي؛ (2) دور المغتربين كجهات فاعلة في المجال الإنساني؛ (3) دور المنظمات الدينية.

التحويلات المالية هي مصدر مهم لقدرة الأسر الأفريقية على الصمود. يتسبب فقدان الوظائف إلى جانب الافتقار إلى القدرة على التنقل في البلدان المرسلة إلى انخفاض فوري في التحويلات المالية. ومع تقييد التنقل، قد لا تصل التحويلات إلى العائلات التي تتجه إليها.

إجراءات الإغاثة الفورية

- تعزيز دمج شبكات المغتربين والمثقفين بصفتهم جهات فاعلة إنسانية معترف بها أثناء حالات الطوارئ والجوائح مثل فيروس كورونا-19؛
- توثيق دور وتأثير العمل الإنساني للمغتربين خلال فيروس كورونا؛

[8] منظمة العمل الدولية. 2020. موجز السياسات "حماية العمال المهاجرين أثناء جائحة فيروس كورونا". جنيف، سويسرا

[9] مفوضية الاتحاد الافريقي. 2020. دارسة استقصائية عن تأهب المواطنين، مفوضية الاتحاد الافريقي، مديرية المواطنين الأفريقيين والمهجر

- إعداد دليل/ ورقة موقف لمفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن الهجرة والنزوح والاستجابة لفيروس كورونا-19 والتي تسلط الضوء على احتياجات الحماية للفئات الضعيفة وتتناول بشكل مباشر مستوى الدول الأعضاء؛

- التوعية بجميع المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالإجراءات والنماذج وأفضل الممارسات لضمان وصول المهاجرين وأسرهم إلى أقل تكلفة وقنوات إرسال واستقبال فعالة؛

- إشراك البلدان المرسلة أو المضيفة من أجل لوائح مرنة لضمان الحماية الاجتماعية للمهاجرين وكذلك السماح لهم باستخدام التقنيات الرقمية لإرسال الأموال إلى الوطن بغض النظر عن أوضاع الهجرة الخاصة بهم؛

- إطلاق حملات على وسائل التواصل الاجتماعي للدعوة وإبراز دور جميع المغتربين والعمال المهاجرين الذين يشكلون جزءاً من الاستجابة لفيروس كورونا-19 من خلال توفير الخدمات الأساسية مثل سائقي الحافلات وعمال النظافة؛

- وضع وتنفيذ مجموعات تدريبية لواضعي السياسات بشأن الهجرة وتعميم السياسات الصحية، بما في ذلك الوضع الحالي لفيروس كورونا؛

- تقييم الطرائق كيف يمكن لجميع المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم، ضمان هويتهم القانونية والتي يمكن التحقق منها لضمان الحصول على الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية الأساسية؛

- توفير خدمات الحماية والمساعدة المضمونة للأطفال غير المصحوبين بذويهم في حالات النزوح والسياقات الإنسانية؛

- تعزيز توافر مرافق الاختبار والعزل والمعالجة المتعلقة بفيروس كورونا في مناطق اللاجئين ومناطق الاستضافة وبالقرب منها؛

- الدعوة لإدماج النازحين داخليا واللاجئين في خطط التوظيف الرسمي وتنظيم المشاريع؛ تحديد الطرق والوسائل المتعلقة بكيفية تمكن المغتربين واللاجئين والنازحين الذين لديهم مهارات مثل العاملين الصحيين من العثور على عمل مربح مع دعم الاستجابة الوطنية لفيروس كورونا؛

- الدعوة لتوسيع نطاق حزم الإغاثة التجارية (أي حزم التحفيز) للجمعيات الخيرية المملوكة للمغتربين والمنظمات غير الحكومية والشركات؛

- الانخراط مع الزعماء المحليين والسلطات والمنظمات لتعزيز التعايش والتفاهم والمعرفة حول مساهمات النازحين تجاه المجتمعات المحلية؛

- مراقبة التطورات وتحديد فرص حل القضايا والدعوة لها – بما في ذلك التسوية المؤقتة أو الدائمة للوضع، وتمديد التأشيرات أو العفو (بلدان المقصد)، والأنشطة المدرة للدخل، وخطوط المساعدة، والمواقع الإلكترونية، ونقاط الاتصال، وخدمات المعلومات، وتقديم المساعدة القانونية والدعم الإنساني إلى العمال المهاجرين العائدين (بلدان المنشأ)؛

- بالتعاون مع القنصليات والسفارات ذات الصلة، تنظيم عمليات العودة الطوعية كلما كان ذلك ممكنًا، وتزويد المهاجرين الذين يمكنهم العودة طوعاً بالمواد الإعلامية حول استراتيجيات الوقاية الرئيسية المتعلقة بفيروس كورونا–19 وبرامج العودة وإعادة الإدماج؛

- إجراء استشارات افتراضية للعائدين لتحديد احتياجاتهم ووضع خطط لإعادة الإدماج، بمشاركة أفراد المجتمع حيثما كان ذلك ممكنًا.

الإجراءات على المدى المتوسط/ الطويل:

- تعزيز الاستثمارات العامة في السنوات الأولى بما في ذلك تنمية الطفولة المبكرة، والتغذية، والتعليم قبل الابتدائي، وصحة الطفل وحمايته.

- يجب إنشاء "فرقة عمل مجتمعية معنية بالتحويلات المالية" بالتعاون مع الشركاء بما في ذلك المعهد الأفريقي للتحويلات المالية، ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية للتنمية، والبنك الدولي، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، والمنظمة الدولية للهجرة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والاتحاد البريدي العالمي، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، وغيرها؛

- تكييف السياسات الحالية أو وضع سياسات جديدة للسماح بتسوية مؤقتة أو طويلة الأجل للمهاجرين المقيمين بشكل غير نظامي بسبب قيود التنقل المتعلقة بفيروس كورونا–19، وعواقب الجائحة ومع خيار التمديد إلى ما بعد، في حالة وجود أسباب لضمان الإقامة (من خلال العمل، والدراسة، والزواج، وما إلى ذلك)؛

- إشراك الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والقطاع الخاص من أجل آليات الحماية الاجتماعية المرنة التي تفيد الأسر المتلقية للتحويلات (مثل خطط الرعاية)؛

- تعظيم قدرة عائلات التحويلات المالية على الصمود على المدى الطويل من خلال ربط تدفقات التحويلات بفرص الشمول المالي والمزايا ذات الصلة، من خلال دعم الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، واستخدام التحويلات المستقبلية كضمانات؛

- ينبغي للحكومات تعزيز إعادة الإدماج في سوق العمل/ قابلية توظيف العمال المهاجرين العائدين (تشمل بشكل رئيسي خدمات التوظيف العامة، ومؤسسات التدريب المهني، ومجالس المهارات، ومعاهد الضمان الاجتماعي وغيرها من مؤسسات سوق العمل)؛

- يتم دعم الحكومات الأفريقية في التفاوض على اتفاقيات جديدة، ومراجعة الاتفاقيات الثنائية الحالية لهجرة اليد العاملة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وبلدان المقصد لتشمل تدابير الحماية الاجتماعية المناسبة أو لتطوير الحماية الاجتماعية والدعم ذي الصلة لعمالها المهاجرين في الخارج؛

- توفير حزم التحفيز والتدريب على التجارة الإلكترونية لدعم أعمال المغتربين التجارية في بلدان المقصد.

الدول الأعضاء التي تتعرض للكوارث أو تتعافى منها

البلدان التي تمر بكوارث أخرى، مثل الجفاف، معرضة بشكل خاص لتأثير فيروس كورونا-19. من المحتمل أن يؤدي التقاء فيروس كورونا وغيره من الكوارث إلى خلق تحديات اجتماعية واقتصادية غير مسبوقة طويلة المدى لن تقوض التعافي من فيروس كورونا فحسب، بل قد تؤدي أيضاً إلى اكتئاب حاد وضعف مضاعف. وبينما ينبغي إيلاء جميع البلدان الاهتمام الواجب الذي تستحقه، تتطلب البلدان التي تمر بالكوارث أو تتعافى منها اهتماماً خاصاً.

الجهات الفاعلة الرئيسية: الدول الأعضاء في الدول الأعضاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وأجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد، ووكالات الأمم المتحدة المعنية وغيرها من المنظمات الدولية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، والجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية.

5. الوصول الشامل إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية/ المرافق (المياه، الصرف الصحي، الطاقة، الإسكان، النقل)

الهدف الرئيسي فيما يتعلق بالمرافق المجتمعية الأساسية ليس فقط الحفاظ على استمرارية الخدمات الهامة على المدى القصير والمتوسط مع ضمان التأهب والمرونة لتوصيل المياه والصرف الصحي والطاقة والإسكان وتكنولوجيا المعلومات والخدمات ذات الصلة بالرقمنة والنقل، ولكن أيضاً توفير خدمات عادلة، أي الوصول الشامل لجميع المواطنين إلى هذه الخدمات. النقل والطاقة، وهما من الخدمات الأساسية لاستجابة سلاسل التوريد التي تضررت بشدة من جراء أزمة فيروس كورونا. يعد الوصول المستدام والآمن إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتطبيقات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأدوات لإدارة أزمة فيروس كورونا-19 أمراً ضرورياً أيضاً.

التحديات التي تواجه الخدمات المجتمعية الأساسية في أفريقيا في ظل فيروس كورونا-19

على الرغم من التصريحات والأحكام (يُسمح لموظفي هذه الخدمات بالسفر) من قبل الحكومات لتسهيل الخدمات الجارية أثناء حالة الطوارئ أو الحجر، تشكل أزمة فيروس كورونا-19 أولاً تهديدات لتمويل هذه الخدمات، وثانياً فيما يتعلق بصيانتها على المدى الطويل. كل هذه المزايا ضرورية للحفاظ على اقتصادات الدول الأعضاء سليمة. أثرت الاضطرابات في سلسلة التوريد على تقديم الحماية الاجتماعية في مجالات الغذاء والتغذية والمنتجات الصحية وما إلى ذلك، فضلاً عن أنشطة الوصول إلى الفئات الضعيفة للحصول على المساعدة. كان التحسن في الوصول إلى الصرف الصحي والنظافة، من قبل سكان الريف والحضر على حد سواء، كبيراً للغاية، حيث تجاوز متوسطه 80 في المائة في ليبيا ومصر وتونس والجزائر والمغرب.[10]

ينجم اضطراب سلسلة التوريد عن إغلاق البنية التحتية والخدمات الهامة للنقل (إغلاق المطارات الدولية الرئيسية لرحلات الركاب، وإغلاق ممرات النقل المهمة التي تؤثر بشكل مباشر على البلدان غير الساحلية، وانقطاع ممرات النقل البحري والبري). وقد أدى ذلك إلى حدوث صدمات من حيث فقدان الوظائف الهامة في خدمات النقل بما في ذلك الموانئ والمطارات وخدمات الملاحة الجوية وخدمات النقل العام.

[10] الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران. 2020. استجابة الحوكمة لفيروس كورونا-19 من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، التقرير الأولي، أبريل 2020، الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، ميدراند، جنوب إفريقيا.

علاوة على الاضطرابات في سلاسل التوريد العالمية، فإن الوضع سيؤخر الاستثمارات، ويؤثر على توفير الكهرباء لقطاع الصحة الريفية والتعليم وغيرها من مرافق الخطوط الأمامية والخدمات الحيوية. سيؤثر نقص الطاقة على خدمات المياه والصرف الصحي.

أظهرت أزمة فيروس كورونا-19 أن الفجوة الرقمية تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة الاقتصادية وانعدام الفرص وتحد من الوصول إلى الرعاية الصحية ومعلومات الأوبئة. علاوة على ذلك، يدعو الطلب غير المسبوق على التقنيات الرقمية لتسهيل احتواء انتشار فيروس كورونا لزيادة النطاق الترددي وإدارة الازدحام.

مؤشرات السياسات للتخفيف من تأثير فيروس كورونا-19على المرافق المجتمعية الأساسية في إفريقيا (النقل، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات البريدية، والمياه/ الصرف الصحي، والإسكان، إلخ)

- وضع سياسات لتعميم الوصول الشامل للجميع إلى المرافق المجتمعية الأساسية مع استراتيجيات آمنة ومسؤولة وصديقة للبيئة بشأن استهلاك المرافق المجتمعية الأساسية؛
- وضع إجراءات موحدة ومنسقة للاستجابة للطوارئ في قطاع النقل
- تنفيذ الإرشادات ذات الصلة بفيروس كورونا-19 من قبل المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها ومنظمة الصحة العالمية في قطاع النقل؛ تنفيذ خطط الإنعاش الوطنية الشاملة بعد فيروس كورونا في قطاعي النقل والسياحة؛
- وجود وتنفيذ خطوط توجيهية بشأن استمرارية الخدمات المتعلقة بالموانئ والمطارات وخدمات النقل البري؛
- وجود وتنفيذ سياسات ولوائح لتسهيل نشر الأدوات الرقمية وتمكين البيانات عبر القطاعات وقابلية التشغيل البيني لتحسين الاستجابات لفيروس كورونا-19؛
- وجود البنى التحتية ذات الصلة ذات النطاق العريض المعزز والتوصيل الميسور التكلفة، وزيادة سعة النطاق الترددي، ومرونة الشبكة والأمن؛
- حماية إنفاق القطاع الاجتماعي لتجنب التدهور نتيجة توافر المرافق المجتمعية.

إجراءات الإغاثة الفورية فيما يتعلق بتوفير المرافق المجتمعية الأساسية التي تأثرت بفيروس كورونا-19

- تقييم الظروف المعيشية، والنظافة والصرف الصحي على وجه السرعة في الأحياء الفقيرة الحضرية، وتنفيذ تدابير عاجلة لتسهيل تطبيق التدابير الوقائية والوقائية؛ قد يتطلب ذلك إجراءات لتقليل الكثافة السكانية في الأحياء الفقيرة

- إجراء تقييم لتأثير فيروس كورونا-19 على سوق العمل في قطاعي النقل والسياحة.

- تسهيل فتح المجال الجوي والمطارات والموانئ وممرات النقل البري لإبقاء سلسلة التوريد مفتوحة، بما في ذلك الدعم المالي لخدمات الشحن البحري للإمدادات الطبية والمواد الغذائية؛ فرض التدابير الوقائية التي وضعها المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها (التباعد الجسدي، والأقنعة، إلخ) في وسائل النقل العام (القطارات والحافلات وسيارات الأجرة)؛

- تنفيذ نظم إدارية ونظم خاصة بالعملاء لإتاحة سهولة حركة السلع والأغذية الإنسانية على طول الممرات الإنسانية، بما في ذلك البلدان غير الساحلية؛

- ضمان اعتماد جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي تدابير موحدة ومنسقة للاستجابة لحالات الطوارئ لإبقاء سلاسل التوريد مفتوحة، وتسهيل تصاريح الهبوط لرحلات الشحن، وإدارة أطقم العمل بشكل متناسق، واعتماد تدابير الفحص الأمني المعززة على النحو الذي أبلغ به المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها ومنظمة الصحة العالمية؛

- فرق القوى العاملة الاجتماعية العائلية لتقييم الوصول إلى المياه والصرف الصحي والطاقة للعائلات وتقديم المعلومات إلى الفريق الحكومي المطلوب؛

- متخصصو الخدمات الفنية وفرق القوى العاملة في الخدمات الاجتماعية لتقييم تحديات الإسكان والنقل وتقديم المعلومات إلى فريق المؤسسة المملوكة للدولة/ القطاع الخاص؛

- ضمان مخصصات الطوارئ في المناطق الحضرية (مثل خزانات المياه ومحطات معالجة المياه ومضخات ومولدات المياه والصرف الصحي)، والمركبات الخاصة بالمرافق، وكيماويات المعالجة، ومعدات اختبار جودة المياه ومجموعاتها، وأجزاء التشغيل والصيانة)؛

- ضمان توفير مخصصات الطوارئ في البيئات الريفية (مثل خزانات المياه، والمياه الجوفية، وتجميع مياه الأمطار والمراحيض المحسّنة، ومرافق غسل اليدين بصابون اليد، وأجزاء الصيانة

المناسبة، وما إلى ذلك) المشتراة والمخزنة بأمان، والتي تنطبق أيضاً على الأحياء الفقيرة المزدحمة في المناطق الحضرية؛

- التأكد من وضع جميع الهياكل المغطاة في كل مجتمع على خرائط للإسكان الطارئ للمواطنين المعوزين؛

- قروض غير محدودة بدون فوائد للشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع السياحة كحافز لمنعها من الانهيار أولاً والانتعاش؛

- إنشاء صندوق خاص لقطاع السياحة يخصص لدعم البلدان الأفريقية الأكثر تضرراً؛

- إشراك الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية والشركاء الآخرين في وضع تدابير لتسهيل مرافق الطاقة وكذلك مقدمي الخدمات خارج نطاق الشبكة وفي الشبكات الصغيرة للتغلب على آثار انخفاض الطلب على الكهرباء وانخفاض الإيرادات؛

- استحداث سياسات وأدوات تنظيمية لضمان استمرارية توفير الكهرباء للسكان ذوي الدخل المنخفض أثناء الأزمة؛

- دعم برامج توصيل الكهرباء للمرافق الصحية والحرجة وتوفير حلول الطاقة المتجددة للمجتمعات النازحة والضعيفة في إفريقيا (مخيمات اللاجئين) – وبشكل أساسي ضخ المياه ومحطات المياه المتنقلة والإضاءة باستخدام الشبكات الصغيرة للطاقة الشمسية والحلول القائمة بذاتها؛

- تعزيز القدرة الرقمية لقطاع الصحة للعاملين في التشخيص والمختبرات؛

- استخدام المنصات الرقمية والبوابات والتطبيقات خاصة تلك التي تم تطويرها من قبل الأفريقيين للأفريقيين، والتي يمكن أن تساعد في تتبع وتعقب واختبار الأشخاص الذين كانوا على اتصال بشخص مصاب مع الموازنة بين الضرورات الصحية والمخاوف المرتبطة بالخصوصية وحماية البيانات؛

- التشجيع على تصميم تطبيقات وخدمات جديدة لتسهيل الخدمات مثل توصيل الأطعمة والعناصر الأساسية الأخرى لمن هم في أمس الحاجة إليها من خلال تحسين سلسلة التوريد بأكملها عبر الخدمات الرقمية الحكومية؛

- تنفيذ السياسات واللوائح لتمكين نقل البيانات عبر القطاعات وإمكانية التشغيل البيني والتجميع والتشفير وإخفاء هوية بيانات الموقع / الهاتف المحمول باعتبارها أصولا ذات قيمة ضرورية لتطوير الحلول الرقمية الأفريقية لتحسين الاستجابة لكوفيد-19؛

- بناء شراكات مع الشركات الخاصة في مجال التكنولوجيا وأصحاب المشاريع الاجتماعية والمنظمات الوطنية والدولية للاستفادة من التكنولوجيا القائمة لإدارة أزمة كوفيد-19؛ وربط غير المتصلين لضمان استفادة جميع المواطنين من استخدام التكنولوجيا الرقمية في إدارة الجوائح؛

- العمل مع أصحاب المصلحة الأفريقيين في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير منصة رقمية قارية لتكون بمثابة مساحة افتراضية آمنة لنشر قواعد البيانات الحالية والحلول التكنولوجية والمعلومات حول طرق ووسائل مكافحة أزمة كوفيد-19؛

- ربط مكاتب البريد وإشراكها في تنفيذ استراتيجيات مكافحة كوفيد-19، بما في ذلك التحويلات والخدمات الإلكترونية.

المدى المتوسط –من سنتين إلى 3 سنوات

- وضع استراتيجية لمرونة سلسلة التوريد الخاصة بخدمات المياه والصرف الصحي

- بناء المرونة في قطاع النقل (الجوي، البحري، البري، إلخ)

- وضع استراتيجية لمرونة الطاقة

- وضع استراتيجية طارئة للمأوى / الإسكان؛

- دعم العاملين في مشاريع البنية التحتية الكثيفة العمالة في وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية- النيباد (تقييم العمالة، وفقدان الوظائف، والأثر على المجتمعات، وتدابير التخفيف، وتحديد الدعم للعمال المسَرحين، والمجتمعات المتأثرة، والدعوة إلى خطة للحماية الاجتماعية بشأن برامج التوظيف العامة التي تستخدم العمالة المكثفة في الأعمال العامة)؛

- تنفيذ تدابير للإغاثة متوسطة إلى طويلة الأجل لمساعدة شركات النقل على التعافي من آثار كوفيد-19 (شركات الطيران ومشغلي المطارات وسلطات الموانئ وشركات النقل العام وشركات السياحة والفنادق وما إلى ذلك)؛

- زيادة الدعوة لتنفيذ خطط التعافي الوطنية الشاملة لفترة ما بعد كوفيد-19 في صناعات النقل والسياحة؛

- إنشاء منصة لتبادل السياسات والخبرات التنظيمية وأفضل الممارسات التي يمكن أن تحسن استجابات كوفيد-19 في قطاع السياحة؛

- وضع تدابير لضمان استمرارية العمل في مؤسسات الطاقة الرئيسية والاحتفاظ بالموارد البشرية؛

- دعم الدول الأعضاء في وضع استراتيجيات لحلول الطهي النظيف؛

- تنفيذ استراتيجية التحول الرقمي في إفريقيا واعتماد استراتيجيات وسياسات رقمية وطنية لتعزيز التأهب للجوائح.

- ضمان وصول موثوق وبأسعار معقولة من خلال استخدام تمويل USF بشكل خاص للخدمات الصحية والتعليمية والإنسانية وخدمات الطوارئ والأشخاص والمجتمعات من ذوي الاحتياجات الخاصة؛

- دعم المتطلبات العاجلة لتوسيع النطاق الترددي والاتصال للاستجابة للطلب المتزايد وتعزيز الشمول الرقمي الأكبر لتمكين جميع المواطنين الأفريقيين من الاستفادة من استخدام التكنولوجيا الرقمية في إدارة الجوائح؛

- العمل على وضع إطار عمل لسياسة البيانات القارية لزيادة الطلب على البيانات، ومساعدة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على تحقيق نظام موحد لمعالجة البيانات وأطر قانونية وتنظيمية منسقة تتيح الاستخدام الفعال للتكنولوجيا الرقمية في مكافحة الأوبئة (كوفيد-19) ودمج مبادئ حماية البيانات والخصوصية حسب التصميم؛

- تفعيل مشروع الوصول إلى الكهرباء وتوصيل مكاتب البريد في أفريقيا لتسهيل تقديم الخدمات الإلكترونية للمناطق التي تعاني من النقص؛

- تعزيز التحول الرقمي للبريد ومتابعة الإصلاح السياساتي والتنظيمي للخدمات المالية البريدية.

التعاون الشامل اللازم بين القطاعات

نظرًا لأن توفير المياه والكهرباء والصرف الصحي مرتبط ارتباطًا وثيقًا، فقد يتم دمج مجموعة المياه والكهرباء والصرف الصحي على المدى القصير، أو العمل معًا بشكل وثيق لحماية نقاط الضعف في

الأداء المجتمعي في أوقات الكوارث. ينطبق الشيء نفسه على فريق النقل والإسكان. يعد التعاون مع خطط التعافي من كوفيد-19 في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لضمان استمرار التجارة عبر الحدود وسيلة للمساعدة في التعافي السريع

- التنسيق بين خطة التعافي للنقل الجوي وخطط التعافي في مجال السياحة مع القطاع الخاص وخطة التعافي الخاصة بمنظمة التجارة العالمية للأمم المتحدة؛

- تنسيق إجراءات كوفيد-19 والمبادئ التوجيهية مع المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها ومنظمة الصحة العالمية.

- تحديد العيادات الصحية الريفية والمرافق الحيوية؛

- العمل على جعل الرقمنة شاملة لعدة قطاعات، سيكون هناك تعاون بين القطاعات بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصحة والقطاعات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى؛

- تبادل القدرات والتعاون لتلبية احتياجات سلسلة التوريد خلال فترة كوفيد-19.

التهديدات المرتبطة بالجريمة المنظمة للمرافق المجتمعية الأساسية والتخفيف من حدتها

تدمير المدارس والمخازن وغيرها من مرافق التخزين للوصول إلى المرافق المخزنة مثل المولدات وخزانات المياه – تقوم القوات المسلحة بحماية هذه المرافق.

الجهات الفاعلة الرئيسية: الدول الأعضاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، وأجهزة الاتحاد الأفريقي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد، والبنك الأفريقي للتنمية، وموئل الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، والاتحاد الأفريقي للاتصالات السلكية واللاسلكية، وسمارت آفريكا، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، والاتحاد الدولي للاتصالات، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ومفوضية النطاق العريض، ومشغلي الاتصالات، البنك الأفريقي للتنمية، الوكالة الدولية للطاقة، الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، البنك الدولي، مبادرة الطاقة المتجددة في أفريقيا، الاتحاد الأوروبي. منظمة السياحة العالمية، لجنة الطيران المدني الأفريقية، والاتحاد الدولي للنقل الجوي، ومنظمة الطيران المدني الدولي، رابطات الخطوط الجوية الأفريقية والاتحاد البريدي العالمي، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، والجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية

6. التعليم الجيد والشامل

الهدف الرئيسي للتعليم في القارة هو أن يكون ذا جودة عالية، وبأسعار معقولة، ومتاح للجميع، بمن فيهم الأشخاص المعوقين، وأن يكون متاحاً في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم الأساسي والتعليم العالي؛ يجب أن يشمل نظام التعليم هو مهارات العلوم والتكنولوجيا والابتكار حيث أن التعليم هو المحرك الأقوى للتقدم الاقتصادي والاقتصاديات المدفوعة بالمعرفة.

تحديات التعليم الجيد والشامل في إفريقيا في ضوء كوفيد-19

مع إصدار أوامر بإغلاق المدارس ومؤسسات التعليم العالي لمنع انتشار فيروس كورونا، أغلقت أنظمة التعليم العام في جميع أنحاء القارة. بدأت الحكومات الأفريقية في جميع البلدان، بدعم من أعضاء المجموعات الشريكة في تطوير التعليم (بما في ذلك المانحون الثنائيون واليونيسيف واليونسكو والبنك الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمات غير الحكومية) بشكل استباقي في وضع خطط استجابة لضمان استمرارية التعلم في جميع البلدان من خلال التعلم عن بعد. بناءً على الدروس المستفادة من التجارب المتاحة، اعتمدت الحكومات بمرونة منصات التعلم الرقمية والتلفزيون والراديو والمواد القابلة للطباعة كمسارات لتمكين استمرارية التعلم. تم استخدام استراتيجيات المواجهة من خلال التعليم المنزلي والتعلم عبر الإنترنت من خلال محاور البث المباشر واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي – دروس قصيرة يتم إرسالها عن طريق الفيديو أو اليوتيوب على مجموعات الواتساب والصور التي تم التقاطها للعمل المدرسي للمتعلمين لتصحيحها من قبل المعلمين. بدأ التلفزيون الوطني في بعض البلدان ببث الدروس للمتعلمين في المدارس العامة. يتمثل التهديد الأكبر في التسرب من المدرسة الثانوية، خاصة بين الفتيات المراهقات، الناتج عن أزمات كوفيد-19، حيث يترك ثلث الأشخاص الأصغر سناً المدرسة قبل أن يتمكنوا من القراءة أو الكتابة. كما سيكون من الأصعب تسجيل الطلاب في الصفوف العليا للعودة إلى المدرسة إذا أُجبروا على كسب لقمة العيش لأنفسهم واضطروا إلى المساهمة في دخل الأسرة الناتج عن الجائحة.

وخير مثال على ذلك هو خطة عمل أمانة مجموعة التنمية للجنوب الأفريقي واليونسكو التي تهدف إلى ضمان استمرارية التعلم في سياق كوفيد-19. ستركز الشراكة على جعل التعلم عن بعد ممكناً لجميع المتعلمين على جميع المستويات؛ خلق الوعي حول أهمية الصحة والنظافة، والوقاية من كوفيد-19 من

خلال دعم المعلمين والمدرسين من خلال الوصول وبناء القدرات في استخدام التقنيات ذات الصلة لتسهيل ودعم التعلم عن بعد، من بين التدخلات الأخرى.[11]

مؤشرات السياسة للتخفيف من تأثير كوفيد-19 على التعليم الجيد والشامل في إفريقيا

- سياسات تكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية لتمكين التوفير المتكافئ والشامل وتقديم الخدمات عن بُعد، بما في ذلك التعليم والتدريب الفني والمهني وسياسات الراديو والتلفزيون والبنية التحتية الداعمة للتعلم عن بعد.

مؤشرات لاستمرارية التعليم وإعادة الفتح الآمنة

- عدد الأطفال الذين تم الوصول إليهم بأساليب مختلفة للتعلم عن بعد في الفترات القصيرة المدى لإغلاق المدارس
- عدد المعلمين المدربين على تقديم الدعم عن بعد للمتعلمين
- عدد الأطفال الذين تم تزويدهم بمواد تعليمية لدعم الدراسة في المنزل في فترات إغلاق المدارس قصيرة المدى
- عدد المدارس التي تطبق بروتوكولات المدارس الآمنة (الوقاية من كوفيد -19 ومكافحته)

إجراءات الإغاثة الفورية فيما يتعلق بتوفير التعليم الجيد والشامل المتأثر بـــكوفيد-19

- الإعفاء من رسوم التعليم للأسر الضعيفة، أو التعليم المقدم مجاناً للجميع في المؤسسات العامة، أو الرسوم الدراسية التي يتم دعمها بشكل كبير؛
- تحديد المستفيدين من برامج التغذية المدرسية وتنفيذ آليات بديلة لتقديم المساعدة الغذائية.
- تشجيع المعلمين وفرق القوى العاملة الاجتماعية الأسرية ومراقبة التعليم المستمر في الأسر، بما في ذلك الأطفال والشباب المعوقين؛
- إرشاد الدول الأعضاء والشركاء لضمان استمرارية التغذية المدرسية من خلال خطة تشغيلية تشمل توفير الغذاء اتخاذ نهج الحصص المنزلية للتغذية المدرسية، أو نقاط التجميع المخصصة

[11] الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران. 2020. استجابة الإدارة لـــكوفيد-19 من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، تقرير أولي. أبريل 2020، الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، ميدراند، جنوب إفريقيا

أو التوزيع من الباب إلى الباب، كجزء من خدمات المياه والصرف الصحي والصحة التي يتم تقديمها إلى الأسر.

الإجراءات متوسطة المدى: بناء وتعزيز القدرة على الصمود من أجل توفير تعليم جيد وشامل في الدول الأعضاء المتأثرة بـــكوفيد-19 (2-3 سنوات)

- يقوم مؤتمر الاتحاد الأفريقي / وزراء التعليم / حوار السياسات بشأن الاستجابة لفيروس كورونا؛ بتقديم توصيات السياسة بشأن التعلم عن بعد مع التركيز القاري بشكل خاص على التعلم الرقمي

- تحديد الإطار العالمي لإعادة فتح المدارس من قبل الشركاء المتعددين ويتم نشره لتوجيه الاستعدادات لإعادة فتح المدارس

- تطوير الابتكارات لإعادة البناء بشكل أفضل: تحسينات في معرفة القراءة والكتابة والحساب؛ التعلم الرقمي وتنمية المهارات للأطفال والمراهقين داخل المدرسة وخارجها، مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال المعوقين؛

- تقوم وزارة التربية والتعليم ومنظمات المعلمين بإنشاء آلية لمشاركة المواد التعليمية وتطوير مناهج تدعم التعليم المدفوع بالعلم والتكنولوجيا والابتكار؛

- إنشاء آليات يمكن من خلالها تقليل تأثير الجائحة على الوصول إلى التعليم والانتقال إليه وإتمامه لجميع الأطفال، مع إيلاء اهتمام خاص للصفوف المبكرة والأطفال المعوقين؛

- تحديد التقنيات الحديثة المتطورة بما في ذلك التعليم الرقمي والتعليم عن بعد لتقديم التعليم والتدريب والشهادات ذات الصلة للأطفال والمعلمين، ولرصد وتقييم نتائج التعلم؛

- تعزيز النهج المتكاملة والمتعددة القطاعات في الصحة المدرسية والتغذية والمياه والصرف الصحي وحماية الطفل والنهج القطاعي للتدخلات المستدامة للتغذية المدرسية المنزلية في جميع أنحاء أفريقيا لاستكمال التحسينات في فرص التعلم؛

- تعزيز وضع سياسات المعلمين من أجل فهم احتياجاتهم والاستجابة لها بشكل أفضل، خاصة في الأوقات الصعبة، بما في ذلك القضايا الناشئة؛ تعزيز المشاركة المجتمعية باستخدام اللامركزية والآليات الأخرى القائمة لبناء أنظمة تعليمية أكثر مرونة على المستويات المحلية وضمان استمرارية التعليم في حالة حدوث أزمة؛

- تحسين توفير خدمات التعليم بما في ذلك من خلال بناء المزيد من المدارس وشراء الكراسي والمكاتب لتقليل حصص التموين للطلاب في الفصول الدراسية.

التعاون الشامل المطلوب بين القطاعات

ينبغي أن يقوم فريق القوى العاملة الاجتماعية العائلية بتقديم التقييم المستمر فيما يتعلق بحالة التعليم في عائلات المجتمعات. على مستوى أعلى، يتعاون مقدمو خدمات التعليم والصحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات.

تهديدات الجريمة المنظمة للتعليم الجيد والشامل والتخفيف من حدتها

الاستغلال والاعتداء الجنسيين على الأطفال عبر الإنترنت، للأطفال الذين يقضون وقتًا طويلاً على الإنترنت لأغراض تعليمية – رفع مستوى الوعي والإبلاغ عن الخط الساخن وخدمات دعم الضحايا.

الجهات الفاعلة الرئيسية: الدول الأعضاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية– النيباد، وأجهزة الاتحاد الأفريقي، واليونيسيف، واليونسكو، والبنك الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمات الدولية غير الحكومية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني، والجهات الفاعلة غير الحكومية الأخرى.

7. الوصول إلى الصحة والرفاهية الجيدة والشاملة

الهدف من مجال السياسة الاجتماعية هذا هو أن يتوفر لجميع المواطنين وصول شامل للخدمات الصحية، دون ترك تأخر أي شخص، لتحقيق رعاية صحية وخدمات دعم جيدة؛ للحصول على الأدوية للوقاية من الامراض وعلاجها وإدارة المعاناة، وكذلك للوقاية من اضطرابات تعاطي المخدرات وعلاجها؛ والحصول على الرياضة من أجل تعزيز الصحة والرفاهية. من أجل حماية القارة بشكل أفضل من حالات الطوارئ الصحية المماثلة في المستقبل، ينبغي دعم "القدرات الأفريقية لمواجهة المخاطر" لإطلاق تأمين ضد تفشي الأوبئة من أجل تعزيز استعداد البلدان وتوفير تمويل التدخل المبكر للأوبئة والجوائح المستقبلية في القارة.

التحديات المرتبطة بالصحة الجيدة والرفاهية في أفريقيا في ظل جائحة كوفيد–19

في غياب لقاح ضد عدوى فيروس كورونا، ينصب التركيز الحالي للأنظمة الصحية في القارة على تدابير الوقاية من فيروس كورونا، والاختبار والعزل وتتبع الاتصال والاختبار، وعلاج الأعراض –

وعلاج الآثار الرئوية، مع التركيز على أجهزة التنفس المنقذة للحياة ومدى توفرها. هناك خطر كبير من أن يتم تأجيل علاج الحالات الصحية الأخرى مثل السل، والملاريا، وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، والأمراض غير المعدية، وخدمات التطعيم للأطفال، وخدمات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للنساء وما لذلك من عواقب وخيمة. ينبغي أن تستمر الخدمات المذكورة والتي ستشمل التوافر المستمر للأدوية واللقاحات الأساسية.

يتمثل التحدي في الاستفادة من المرافق المخصصة لكوفيد-19، بالإضافة إلى البنية التحتية الصحية القائمة. يعد النظام الصحي في القارة معرض للخطر بالفعل بسبب انخفاض معدلات الأسرة في المستشفيات ووحدات العناية المركزة والمهنيين الصحيين؛ إن الاعتماد على المنتجات الطبية والصيدلانية المستوردة؛ والاقتصادات الأضعف غير قادرة على تحمل التكاليف الصحية وتكاليف الإغلاق[12]. من بين نقاط الضعف هذه، فإن التحدي الأكثر خطورة، بصرف النظر عن النقص في معدات الحماية الشخصية، هو توافر الطواقم الطبية (مع وجود عجز يقارب 6-8 مليون في القارة) علاوة على ذلك، وقاية على القوى العاملة الحالية في المجال الطبي من الإصابة بفيروس كورونا.

من المتوقع أن تؤدي تجربة جائحة كوفيد-19 والنقص الذي عانى منه العاملون الصحيون على مستوى العالم إلى هجرة العاملين الأفريقيين في مجال الصحة للبحث عن عمل في شمال العالم. من المهم أن يتم وضع التدابير التي تؤدي إلى شراكات مربحة للجانبين لكل من الفرد والبلدان، مع فرص لنقل المهارات والمعرفة والابتكار الطبي.

في جماعة شرق إفريقيا، يتم توجيه الدول الشريكة لدعم الشركات المحلية، لضمان الإنتاج المحلي وتوافر المواد الاستهلاكية / المنتجات الرئيسية المستخدمة في الاستجابة لكوفيد-19، بما في ذلك معقمات اليدين والمنتجات الطبية والصابون من بين أمور أخرى[13]. تقدم الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا دعماً كبيراً للقطاعات الاجتماعية (أدوات التعلم عن بعد، وتعزيز النظم والمرافق الصحية، وسهولة الوصول إلى الإنترنت، وما إلى ذلك) وللفئات الأكثر ضعفا في المجتمع (شبكات السلامة الاجتماعية).

وضعت حالة الطوارئ الحالية ضغوطًا هائلة على الصحة العقلية لأفراد الأسرة، وكذلك على أولئك الذين يعانون من اضطرابات تعاطي المخدرات مما يؤدي إلى الاكتئاب والهوس القهري والسلوكيات العنيفة. يجب معالجة مسألة الحفاظ على الصحة النفسية الجيدة في الأسرة بشكل عاجل، وستكون البرامج

[12] اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، كوفيد-19: حماية الأرواح والاقتصادات. تقرير 16 أبريل 2020. www.eca.org ص 1

[13] الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران . 2020. استجابة الحكم لكوفيد-19 من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، التقرير الأولي، أبريل 2020، الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة، ميدراند، جنوب إفريقيا.

في وسائل الإعلام الإلكترونية وكذلك الرسائل على وسائل التواصل الاجتماعي، إلى جانب التمارين البدنية المنتظمة في المنزل، أمراً بالغ الأهمية.

مؤشرات السياسة للتخفيف من تأثير كوفيد-19 على الصحة الشاملة والرفاهية في إفريقيا

يتم وضع السياسات الصحية لضمان استمرارية الوقاية والعلاج من الأمراض غير المعدية، وحماية المرأة من مخاطر محددة (الحمل، إلخ) في مؤسسات الرعاية الصحية العامة والخاصة، مع أنظمة المعلومات الصحية الفعالة.

إجراءات الإغاثة الفورية فيما يتعلق بتوفير الصحة الجيدة والشاملة والرفاهية المتأثرة بكوفيد-19

- يقوم العاملون الصحيون وفرق القوى العاملة الاجتماعية بتشجيع ورصد الظروف الصحية في الأسر، بما في ذلك كبار السن والأطفال والشباب المعوقين؛
- يُنشئ مهنيو الرعاية الصحية فرقًا افتراضية لتبادل المعلومات حول ممارسات الرعاية الصحية، والوصول إلى المعدات والأدوية والممارسات الجيدة؛
- ضمان استمرارية الخدمات الأساسية مثل الحصول على الولادة الآمنة، والرعاية قبل الولادة وبعدها، وبرامج التطعيم؛
- تضمن الحكومات، الوطنية والمحلية، مراجعة مخصصات ميزانيتها لإعطاء الأولوية للإنفاق في الخدمات الصحية الطارئة، لا سيما الإمدادات الطبية مثل معدات الاختبار والأدوية ومعدات الحماية الشخصية للعاملين في الخطوط الأمامية في مكافحة كوفيد-19؛
- الاستفادة من المحتوى الثقافي للرسائل المتعلقة بالصحة العقلية والرفاهية – قدمت العديد من المؤسسات الثقافية في إفريقيا محتوى مجانياً عبر الإنترنت في الأسابيع الأخيرة لهذا الغرض؛
- إشراك الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز لضمان استمرار العلاج في ضوء النقص المتوقع في الأدوية في سياق كوفيد-19 (الدعوة إلى توفير الأدوية لمدة 6 أشهر)، سعياً وراء التعاون الوثيق مع المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها؛
- أن يدعو الاتحاد الأفريقي الدول الأعضاء لإعفاء المواطنين من دفع رسوم المستشفى والرسوم المدرسية.
- تحتاج صحة النازحين واللاجئين والمهاجرين والعائدين إلى الاهتمام في سياق كوفيد-19.

على المدى المتوسط/البعيد

- زيادة الاستثمار في قطاع الصحة من أجل توفير تغطية صحية شاملة من خلال تخصيص ما لا يقل عن 15٪ من ميزانيتها السنوية لتحسين قطاع الصحة؛

- تنسيق تنظيم العلاج / الأدوية، إلى جانب السياسات والمعايير المنسقة – على سبيل المثال الخطط الوطنية للتأمين الطبي بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي؛

- تقدم القدرة الأفريقية للمخاطر بالتعاون مع المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها بيانات وتحليلات عن انتشار الأمراض لتدخلات السياسة المختلفة بناءً على سيناريوهات نموذجية مصممة خصيصاً للبلدان الأفريقية، مع نماذج وأدوات سهلة الاستخدام لتحليلات كوفيد-19 وأمراض أخرى والقدرة الوبائية لمساعدة الحكومات في صناعة القرار؛

- تعزيز التعاون الدولي واتخاذ خطوات نحو توفير الرعاية الصحية الشاملة، والتعاون في تطوير لقاح وعلاج للجائحة، وتسريع التجارة ونقل الإمدادات والمعدات الطبية الأساسية؛

- بناء وتعزيز القدرة على الصمود من أجل الصحة الجيدة والشاملة والرفاهية في الدول الأعضاء التي تأثرت بجائحة كوفيد-19 (2-3 سنوات)؛

- يجب الحفاظ على جمع بيانات التصنيف الدولي للأمراض ومقارنتها لتسهيل التخطيط العادل لخدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك تخصيص عنصر الموظفين لهذه الخدمات وشراء الأدوية الأساسية؛

- ينبغي أن تقوم شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتعجيل في تقديم خدمات الصحة الإلكترونية بالتعاون مع مقدمي الخدمات الصحية من خلال إنشاء مراكز للتدريب والاستشارات وخدمات الاتصالات؛

- توفير التدريب على المهارات من خلال الشراكات التي تدعم العاملين في مجال الصحة، وفي هذا الصدد، الاستفادة من الشبكات الصحية للمهجر.

التعاون الشامل المطلوب بين القطاعات

- توظيف فريق العمل الاجتماعي العائلي للأسر للقيام بتقييمات منتظمة لحالة الصحة البدنية والعقلية في المجتمعات. على مستوى أعلى، يتعاون مقدمو خدمات الصحة والتعليم والتغذية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات – مشاركة المعدات والموارد.

- تقوم **المنظمات الدولية** بتقديم المساهمات / بناء القدرات لفرق القوى العاملة الاجتماعية للصحة والرفاهية: منظمة الصحة العالمية، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز

التهديدات المرتبطة بالجريمة المنظمة للصحة الجيدة والشاملة والرفاهية والتخفيف من حدتها

- نشر معلومات كاذبة عن كوفيد–19 والظروف الصحية الأخرى لإثارة المخاوف وانعدام الأمن في المجتمعات – إشراك وسائل الإعلام الإلكترونية في نشر المعلومات الصحيحة مع عواقب العدالة الجنائية على المخالفين؛

- سرقة الأدوية والمعدات – ينبغي حفظها بأمان في مرافق التخزين الطبية المحصنة؛

- زيادة إنتاج وتوزيع الأدوية المزيفة، معدات الوقاية الشخصية، مجموعات الاختبار للكشف عن فيروس كوفيد–19 والأمراض الأخرى – زيادة مراقبة الجودة من قبل السلطات الوطنية لمراقبة الأدوية أو الهيئات التنظيمية مع تطبيق العدالة الجنائية على أولئك الذين يوزعونها؛

- إنتاج وتوزيع الأدوية غير المشروعة – يجب الإبلاغ عنها وإحالة المستخدمين الذين يعانون من مشاكل، للعلاج.

الجهات الفاعلة الرئيسية: الدول الأعضاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد، وأجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية، والبنك الأفريقي للتنمية، ووكالات الأمم المتحدة المعنية والمنظمات الدولية الأخرى، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، والجهات الفاعلة غير الحكومية الأخرى.

8. الوصول إلى الغذاء الكافي والمغذي

سيتم تحقيق الأمن الغذائي في أفريقيا من خلال إنتاج ما يكفي من المواد الغذائية الأساسية والمغذية باستخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة، والإنتاجية العالية والقدرة على التكيف مع تغير المناخ، والحصول على أغذية ميسورة التكلفة ومضمونة لجميع المواطنين.

تحديات الحصول على الغذاء الكافي والمغذي في أفريقيا في ضوء كوفيد-19

تعطلت سلسلة التوريد الغذائية بشكل خطير بسبب إغلاق الحدود الوطنية والإنفاذ الصارم للإغلاق وتقييد تنقل الأشخاص والبضائع في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي حالياً. تتفاقم إمدادات الغذاء للأسر بسبب نقص الدخل والأموال لشراء الأغذية بسبب الأزمة الاقتصادية، وبسبب نقص وسائل النقل العام، وفي الوقت نفسه، يتم إصدار إعلانات عامة لتثبيط الشراء الجماعي أو "الشراء بدافع الذعر" الذي يخلق مزيدا من الارتباك. إن الحصول على الغذاء والتغذية يفضح الوجه القبيح لعدم المساواة في المجتمعات الأفريقية بشكل واضح في ظل الظروف الحالية ويتأثر الأطفال أكثر من غيرهم. خلال موسم الأمطار، سيكون قياس تأثير إغلاق الحدود على رعاة الماشية الرحل أمرا حاسما. إن إغلاق الأسواق يمثل بالفعل أمرا مأساويا بالنسبة للرعاة الرحل الذين لا يستطيعون الوصول إلى إمدادات الحبوب لماشيتهم أو بيع سلعهم (مثل الحليب واللحوم). يمكن أن يكون للخسائر الفادحة في الدخل تأثير مباشر على الأمن الغذائي والتغذوي في القارة. تشكل توعية الرعاة تحدياً حيث يصعب الوصول إليهم بسبب الطبيعة البدوية لمعيشتهم.

مؤشرات السياسة للتخفيف من تأثير كوفيد-19 على الغذاء الكافي والمغذي

- السياسات الزراعية المستدامة على المستوى الوطني التي تركز على الإنتاج والتوزيع الآمنين للأغذية، بهدف تحقيق سلسلة إمدادات غذائية مرنة؛

- السياسات الزراعية المتكاملة في المجموعات الاقتصادية الإقليمية وعلى المستوى القاري لضمان إمدادات الغذاء عبر الحدود وتأمين سلسلة إمدادات غذائية تتميز بالمرونة مع البنى التحتية واللوجستيات المطلوبة.

- إعطاء الأولوية للري حيث يتوفر الري والمياه لزيادة إنتاجية وإنتاج الغذاء، وكذلك لمواجهة استيراد الغذاء من خارج القارة.

إجراءات الإغاثة فورية فيما يتعلق بتوفير الأغذية الكافية والمغذية المتأثرة بجائحة كوفيد-19 في إفريقيا

- إعطاء الأولوية للشراء المحلي للأغذية للتخفيف من الاضطراب السلبي لسلسلة الإمدادات الغذائية والوصول إلى الأسواق، الناتج عن تفشي الجائحة؛

- تفعيل ممر إنساني ومركز لوجستي يسهل شراء ونقل وتوزيع المساعدات الغذائية؛

- استئناف حصاد المحاصيل الموسمية الحالية الجاهزة والاستمرار في التحضير للزراعة وفقًا لتدابير الوقاية الصارمة من كوفيد-19 لتأمين الإمدادات الغذائية؛

- تقوم مجالس القرى / المدن بتوفير مرافق تخزين كبنوك للطعام للأغذية المدعومة؛

- تقوم مجالس القرى / المدن بتأمين مساحة لبيع المنتجات الزراعية في الشوارع وأكشاك الطعام (الطعام الجاهز) بموجب تدابير الوقاية الصارمة من كوفيد-19؛

- أن تكون نقابات ورابطات المزارعين جاهزة وأن تحافظ على الاتصال الافتراضي مع أعضائها لتبادل المعلومات والممارسات الجيدة بشأن مواجهة العوائق الحالية لتغير المناخ، وحول ممارسات الزراعة والحصاد في إطار تدابير الوقاية من كوفيد-19؛

المدى المتوسط/البعيد

- بناء وتعزيز سلسلة الإمدادات الغذائية القادرة على الصمود من أجل الأغذية الكافية والمغذية النتي تأثرت بـــ كوفيد-19 في أفريقيا، مع توفير أنظمة ري صغيرة للنهوض بإنتاج الغذاء وإعطاء الأولوية لتمويل المشاريع الوطنية التي تعزز الأمن الغذائي المستدام والإنتاج؛

- هياكل التنمية الريفية لمساعدة المزارعات في شكل وسائل نقل وبذور وأسمدة، لأنهن يشكلن معظم صغار المزارعين في المناطق الريفية؛

- تقوم التعاونيات بتعزيز القدرة التفاوضية للعمال الريفيين من أجل الوصول بأسعار معقولة إلى المساهمات والمعدات ووسائل النقل وإقامة شراكات مع مؤسسات الضمان الاجتماعي لتوجيه مزايا الضمان الاجتماعي إلى العمال الريفيين بما يتماشى مع خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين؛

- تسهيل إدارة مخاطر الطقس من خلال استخدام تأمين تغطية المخاطر الزراعية لتقليل التأثير المحتمل لانعدام الأمن الغذائي في خضم إدارة أزمة كوفيد-19

- تنفيذ خمسة التزامات ذات أولوية بين الاتحاد الأفريقي / منظمة الأغذية والزراعة مع الدول الأعضاء (وزارات الزراعة) بطريقة متعددة القطاعات ومتكاملة:

- الحماية الاجتماعية: ضمان الاستجابة الفعالة والتعافي الشامل في سياق كوفيد-19 في أفريقيا؛
- تقويمات المحاصيل والإجراءات الموصى بها أثناء تفشي كوفيد-19 في منطقة إفريقيا؛
- تدابير لدعم الأسواق المحلية أثناء تفشي جائحة كوفيد-19 في أفريقيا.
- الاستفادة من آلية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية المنشأة حديثًا؛
- حماية سلاسل توريد المساهمات لصغار المنتجين الزراعيين والدواجن والماشية في سياق كوفيد-19 في إفريقيا.

التعاون الشامل اللازم بين القطاعات

- على المستوى الأعلى، تتعاون الزراعة والنقل والصحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقدمو خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات؛
- توفير المساهمات/ بناء القدرات لفرق القوى العاملة الاجتماعية الغذائية الكافية والمغذية.

تهديدات الجريمة المنظمة للأغذية الكافية والمغذية والتخفيف من حدتها

- السرقة المنظمة للمنتجات الزراعية – إشراك القوات المسلحة في النقل والتخزين الآمن للمنتجات
- تزوير تصاريح الاستيراد للمواد الغذائية لنقل البضائع المقلدة – تقوم السلطات الجمركية بمراقبتها
- التلاعب في أسعار المواد الغذائية – يجب أن يقوم المسؤولون التجاريون بمراقبتها
- استنزاف المواد الغذائية المدعومة – تتم مكافحتها بتطبيق القانون

الجهات الفاعلة الرئيسية: الدول الأعضاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية –النيباد، وأجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية، والبنك الأفريقي

للتنمية، ووكالات الأمم المتحدة المعنية وغيرها من المنظمات الدولية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، والجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية.

9. أسواق العمل الرسمية وريادة الأعمال

مع فقدان ما يقدر بـــ 25 مليون وظيفة في أفريقيا، هناك حاجة إلى تدابير سياسية لتحفيز الاقتصاد والعمالة؛ ودعم الشركات والوظائف والدخل؛ وحماية الموظفين في مكان العمل-. سيبحث العديد من العمال المسرَحين بسبب جائحة كوفيد-19 عن فرص عمل أخرى مدفوعة الأجر أو سيبدؤون أعمالًا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو الاقتصاد غير الرسمي. يمكن أن تكون الآثار الأخرى زيادة عمالة الأطفال والعمل القسري في ضوء التعامل مع فقدان الدخل الناتج عن خسارة الوظائف بسبب كوفيد-19 وتدمير الدخل.

تخضع الشركات لخسائر مختلفة في الأرباح المتعلقة بتحديات جائحة فيروس كورونا مما يؤدي إلى تسريح العمال. هناك حاجة للإعانات من أجل الإبقاء على العمال وخلق بيئة للحفاظ على سبل العيش، في العديد من البلدان، تحتوي حزم التحفيز على تدابير للتخفيف من الآثار الاقتصادية لـــكوفيد-19 على عالم العمل. يمكن أن يكون الحوار الاجتماعي (الجمع بين الحكومات وأصحاب العمل ومنظمات العمال معا، أكثر فاعلية في تصميم حزم الإنقاذ من أجل الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي المطلوب أثناء وبعد أزمة كوفيد-19 وتعزيزه.

في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تقدم البنوك والمؤسسات المالية المساعدة للقطاع الخاص، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة الحجم، ومؤسسات التمويل الأصغر الدعم للقطاع غير الرسمي.[14]

التحديات التي تواجه أسواق العمل الرسمية وريادة الأعمال في ضوء جائحة كوفيد-19

في ظل أزمة كوفيد-19، توقف الاقتصاد العالمي، ومن المتوقع حدوث خسائر في الناتج المحلي الإجمالي بنسب عالية (تصل إلى 40٪ في العديد من البلدان الأفريقية). ومع ذلك، تم تكييف الأعمال الرسمية في غضون أسابيع مع استخدام وسائط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعمل من المنزل بطريقة مركزة مع اجتماعات افتراضية توجه المزيد من الإجراءات، لا سيما في قطاع الخدمات. يجب على البلدان الأفريقية إعادة ترتيب نفسها للاستفادة الكاملة من التغييرات المتوقعة في أعقاب أزمة كوفيد-

[14] الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران. 2020. استجابة الحكم لكوفيد-19 من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، التقرير الأولي، أبريل 2020، الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة، ميدراند، جنوب إفريقيا.

19، حيث ستقوم الاقتصادات الكبرى بتنويع مراكز إنتاجها عن طريق تحويل الأجزاء إلى أقاليم أخرى. وسيشمل ذلك تطوير قاعدتها اللازمة لجذب الشركات متعددة الجنسيات والفاعلين الآخرين في التجارة العالمية. وسيفيد ذلك التحول المحلي والنقل الفعال للتكنولوجيا في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

ستؤدي الاضطرابات قصيرة الأجل في سوق العمل إلى تغيير المشهد لسنوات، وبالتالي ستتطلب تعديلات في سياسات العمل والتوظيف والضمان الاجتماعي. يجب مراجعة إعلان وخطة عمل وجادوجو+ 10، بالإضافة إلى برنامج الأولويات الخماسي الأول (2018–2021) في ضوء هذا التأثير قصير المدى. سوف تتأثر مؤسسات الضمان الاجتماعي من جراء ارتفاع البطالة الناتجة عن التسريح الهائل للعمال. هناك حاجة لاستكشاف إمكانية وجود وكالة أفريقية لمؤسسات الضمان الاجتماعي لدعم التعاون بين الدول الأعضاء.

ينتج انخفاض الأجور عن انخفاض إنتاجية العمالة التي ستتأثر بتدابير كوفيد–19 على المدى القصير والمتوسط، لا سيما في الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم بشكل كبير في خلق فرص العمل مع وجود فجوات هائلة في السلامة والصحة المهنية. ستحتاج القطاعات كثيفة العمالة إلى الدعم للحفاظ على مستويات إنتاجيتها وتحسينها. سيساعد برنامج منظمة العمل الدولية لاستدامة الشركات التنافسية والمسؤولة، والموجه للشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، وبرنامج كايزن الدول الأعضاء على تعزيز القدرة على الصمود في الشركات في ضوء الأزمة.

يواجه المهجر والمهاجرون الاقتصاديون تحديات في سوق العمل في بلدان المقصد مع مخاطر إنهاء عقودهم والخدمات الاجتماعية، لا سيما بالنسبة للعمال المنزليين الذين تهيمن عليهم النساء اللائي يعشن في وضع محفوف بالمخاطر دون حماية. من المتوقع أنه نتيجة لفقدان الوظائف، ستؤدي مرحلة ما بعد كوفيد–19 إلى زيادة تدفقات هجرة اليد العاملة، لا سيما إلى خارج القارة، وستزيد أيضاً من تدفقات المهاجرين العائدين إلى البلدان الأفريقية للسبب نفسه. يجب اتخاذ التدابير المناسبة لتلبية الاحتياجات المحددة للعمال المهاجرين، بما يتماشى مع أطر سياسة الاتحاد الأفريقي وملخص سياسة منظمة العمل الدولية "حماية العمال المهاجرين أثناء جائحة كوفيد–19.

مؤشرات السياسة للتخفيف من تأثير جائحة كوفيد–19 على أسواق العمل الرسمية وريادة الأعمال

- مراجعة سياسات العمل والتوظيف والإنتاجية والضمان الاجتماعي وتحويل الاقتصاد غير الرسمي لتكييفها مع التأثير متوسط المدى لجائحة كوفيد–19 على مشهد سوق العمل؛

- تنفيذ سياسة عمل وتوظيف شاملة واحدة تتماشى مع سياسة الاتحاد الأفريقي وجادوجو+ 10،

- وجود نظام معلومات تشغيلية متكامل لسوق العمل في الدول الأعضاء؛

- تعزيز الحوار الاجتماعي كأداة رئيسية في عملية صنع السياسات للتداول بشأن حزم المالية العامة استجابة لتأثيرات وصدمات جائحة كوفيد-19 أثناء وبعد الأزمة.

إجراءات الإغاثة الفورية فيما يتعلق بأسواق العمل الرسمية وريادة الأعمال المتأثرة بـــجائحة كوفيد-19 في إفريقيا

- مراجعة سياسات العمل والتوظيف والضمان الاجتماعي لتكييفها مع التأثير متوسط المدى لجائحة كوفيد-19 على مشهد سوق العمل، بما في ذلك تطوير نسخة كوفيد-19 من إعلان وخطة عمل الاتحاد الأفريقي وجادوجو+ 10، بشأن العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة وبرنامجها ذي الأولوية الخمسية الأولى (2018-2021))

- إنشاء مرصد لسوق العمل بشأن كوفيد-19 في وزارة العمل في الدول الأعضاء.

- عمليات تفتيش العمل لإنشاء قاعدة بيانات للعاملين الذين تم تسريحهم بسبب كوفيد-19 وتحديد آفاق عملهم للإرشاد الوظيفي، وإقامة شراكة مع مؤسسات التمويل الأصغر ومؤسسات التعليم والتدريب الفني والمهني لإعادة التدريب / إعادة تشكيل المهارات؛ عند إنشاء قاعدة البيانات، سيضع مفتشو العمل استبياناً يتم ملؤه من قبل خدمات الموارد البشرية للمؤسسات (بالتنسيق مع مؤسسات الضمان الاجتماعي وإدارة / وحدة التمويل الأصغر في وزارة المالية).

- إجراء بحث قائم على الأدلة حول تأثير كوفيد-19 على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والقطاع غير الرسمي في إفريقيا، مع عنصر يتعلق بالتوظيف والضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية والإنتاجية، إلخ.

- تسهيل الاجتماعات الثلاثية عبر الإنترنت (مؤتمرات الفيديو) حول إعداد الشركات للتعافي الناجح والمتوازن بعد جائحة كوفيد-19

- يجب أن تدعم حزم الإنقاذ المالي القائمة أيضاً الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر بحزم مالية لحماية الوظائف والاستعداد لإعادة فتح الصناعات في جميع القطاعات في مرحلة ما بعد التعافي من فيروس كورونا -19 والإبقاء على الموظفين المطلوبين.

- تنفيذ استجابات سياسية قائمة على الحقوق وتراعي المنظور الجنساني لحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وضمان العودة الآمنة وإعادة الإدماج الفعال للمهاجرين العائدين في أسواق العمل، مع الإشارة إلى أطر سياسات الاتحاد الأفريقي وصكوك منظمة العمل الدولية.[15]

- إشراك مؤسسات الحوار الاجتماعي في حوار السياسات لتطوير حزمة الحوافز المالية استجابة لتأثيرات جائحة كوفيد-19.

المدى المتوسط: 2-3 سنوات

- تعزيز السلامة والأمن والصحة: السلامة والصحة المهنية مع التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- تشجيع إنشاء أنظمة تأمين ضد البطالة في الدول الأعضاء.

- الإسراع في إنشاء صندوق العمالة والتماسك الاجتماعي

- الاستفادة من البرامج ذات العمالة الكثيفة مع التركيز على القطاعات كثيفة العمالة

- وضع وتنفيذ أطر إنتاجية مع التركيز على المؤسسات الصغرى و الصغيرة والمتوسطة، والاستفادة من برامج مثل استدامة المؤسسات التنافسية والمسؤولة الخاص بمنظمة العمل الدولية وبرامج تحسين العمل في المؤسسات الصغيرة و مفهوم السينات الخمس لمنهج كايزن (الفرز، التصنيف، التنظيم، التقييس، الاستدامة)، والحلول الشاملة، بقيادة الجمعية الأفريقية للإنتاجية؛

- الاستثمار في دعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة وتسهيل التجارة عبر الحدود، ولا سيما دعم التجار غير الرسميين عبر الحدود في حقبة ما بعد فيروس كورونا المستجد؛

- تطوير العمل الرقمي في إفريقيا واستراتيجية الاتحاد الأفريقي للأعمال التجارية الاجتماعية المنبثقة من البرنامج الخمسي الأول للاتحاد الأفريقي حول التوظيف والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة (2018-2022)؛

[15] مفوضية الاتحاد الافريقي. 2019. إطار سياسة الهجرة في الاتحاد الأفريقي. 2019 مفوضية الاتحاد الافريقي، أديس أبابا، إثيوبيا.

- استكشاف إمكانية إنشاء وكالة أفريقية للضمان الاجتماعي عملا بالتوصية الصادرة عن الدورة الاستثنائية للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة (أبيدجان، ديسمبر 2019)؛

- الانخراط مع مؤسسات الحوار الاجتماعي للتخفيف من آثار مرض فيروس كورونا المستجد ووضع استراتيجية التعافي في مرحلة ما بعد مرض فيروس كورونا المستجد؛

- التفاوض بشأن آليات التعاون في مجال هجرة اليد العاملة مع المناطق الرئيسية التي يقصدها العمال المهاجرون من إفريقيا (الاتحاد الأوروبي، والشرق الأوسط، ومنطقة الخليج، وما إلى ذلك) ؛

- تشجيع القطاع الخاص على توسيع نطاق تدخلات المسؤولية الاجتماعية للشركات للمجتمعات المتضررة التي يخدمونها؛

- القضاء على العمل القسري بشكل عام وعمالة الأطفال خاصة في الزراعة والتعدين والصناعات الحرفية والصناعة والتجارة.

مطلوب تعاون شامل بين القطاعات

يعمل جميع مقدمي الخدمات والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية معًا على أعلى مستوى لإعادة الاقتصادات إلى المسار الصحيح مرة أخرى.

تهديدات الجريمة المنظمة لأسواق العمل الرسمية وريادة الأعمال والتخفيف من حدتها

- عمالة الأطفال والعمل القسري والاتجار بالبشر والعبودية الحديثة والتدفقات المالية غير المشروعة من المؤسسات والصناعات الأفريقية، على سبيل المثال الفساد عن طريق خفض أسعار السلع من أفريقيا

الجهات الفاعلة الرئيسية: الدول الأعضاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والأجهزة المعنية بالاتحاد الأفريقي، والبنك الأفريقي للتنمية، والمنتدى الأفريقي للأعمال التجارية، ومنظمة الوحدة النقابية الأفريقية، والمنظمة الإقليمية الأفريقية للاتحاد الدولي لنقابات العمال، ومؤتمر البلدان الأفريقية للرعاية الاجتماعية، وجمعية الضمان الاجتماعي لشرق ووسط أفريقيا، ووكالات الأمم المتحدة المعنية، والمنظمات الدولية الأخرى، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، والجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية.

10. الاقتصاديات غير الرسمية والريفية

تتصور أجندة 2063 وأجندة 2030 تحسين توليد الدخل وتعزيز الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعاملين في الريف، بدعم من العمالة المربحة والمستدامة، والتدخلات التنظيمية، وتنمية المهارات والأعمال التجارية، والوصول إلى الائتمان والأسواق، والتنمية الريفية والحضرية المستهدفة.

التحديات التي تواجه الاقتصادات غير الرسمية والريفية في ظل مرض فيروس كورونا المستجد

يشير تقرير منظمة العمل الدولية (2018)[16] إلى أن غالبية القوى العاملة في إفريقيا تعمل في وظائف غير رسمية وزراعية (85,8% و 97,9% على التوالي) – تتميز بتوليد دخل غير مستقر في السابق ومستوى إنتاجية متوقف عن العمل الزراعي. أثرت أزمة مرض فيروس كورونا المستجد سلباً على توليد الدخل في كلا القطاعين، مما زاد من خطر اللجوء إلى استراتيجيات التكيف مثل عمالة الأطفال والعمل القسري والاتجار بالبشر والعبودية الحديثة في الاقتصاد غير الرسمي والقطاع الريفي. في ظل الظروف العادية، سيكون التركيز على ترقية هذه القطاعات على تحسين الإنتاجية من خلال التدريب والحصول على المعدات، وتوفير استحقاقات الحماية الاجتماعية لتحفيز المؤسسات غير الرسمية على التحول إلى الاقتصاد الرسمي. لقد أخرت أزمة مرض فيروس كورونا المستجد، الآن جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد، مع استمرار عمال القطاع غير الرسمي في حاجة ملحة إلى مواصلة توليد الدخل لإعالة أسرهم. وهذا يعني العودة إلى حرية تنقل الأشخاص في الأسواق.

يكون العمال غير الرسميين غير المتمتعين بالحماية الاجتماعية مهملين، حيث يكونون مستبعدين من الحماية الرسمية المتعلقة بالعمل ومن برامج المساعدة الاجتماعية الحكومية التي تستهدف الفقراء المعدمين والذين هم خارج سوق العمل. إنهم يواجهون خطر عدم الحصول على دخل إذا فقدوا حتى شهراً واحداً من الدخل. عادة ما يفتقرون إلى الأصول المالية التي تعينهم حتى خلال فترات قصيرة من البطالة ويتأثرون أولاً بتدابير مكافحة الفيروس (مثل التباعد الاجتماعي والبقاء في المنزل)، مع انقطاع سلاسل التوريد الخاصة بهم والعدد القليل جداً من العملاء الذين يطلبون الخدمة. ومن غير المرجح أن تصل حزم التحفيز إلى أولئك المستبعدين بالفعل من التيار الاقتصادي السائد.

يُعد رواد الأعمال الاجتماعيون والتضامنيون جهات فاعلة أساسية خلال فترة مرض فيروس كورونا المستجد ويجب أيضاً أخذهم في الاعتبار خلال فترة التعافي من مرض فيروس كورونا المستجد، حيث

[16] https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/publication/wcms_626831.pdf

يقدمون الدعم في مجالات الغذاء والصحة والتعليم والصرف الصحي وحماية سبل العيش. فهم مهمون جدا في الحفاظ على الاندماج الاجتماعي.

مؤشرات السياسة للتخفيف من تأثير مرض فيروس كورونا المستجد على الاقتصادات غير الرسمية والريفية

تنفيذ السياسات المحلية للبرنامج المشترك بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق من أجل تحويل الاقتصاد غير الرسمي؛

تقوم مؤسسات الضمان الاجتماعي بتوسيع نطاق خدماتها لتشمل العمال في الاقتصاد غير الرسمي، على أن تنفذ الدول الأعضاء خطة الحماية الاجتماعية للعاملين في الاقتصاد غير الرسمي والريفي؛

وضع وتنفيذ سياسات وبرامج خاصة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

أنشطة إغاثة عاجلة فيما يتعلق بالاقتصادات غير الرسمية والريفية في إفريقيا المتأثرة بـــمرض فيروس كورونا المستجد

- وضع مبادئ توجيهية خاصة بالاقتصاد غير الرسمي والقطاع الريفي للمساعدة في تقليل المخاطر والصدمات، وزيادة القدرة على التعامل مع الصدمات؛

- فتح الفرص الاقتصادية لوحدات الاقتصاد غير الرسمي والعاملين من خلال الوصول الفعال إلى المشتريات العامة، كحافز لإضفاء الطابع الرسمي عليها؛

- دعم عمل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتقديم الخدمات الأساسية للفئات الضعيفة؛

- إنشاء صندوق طوارئ لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، ولا سيما من خلال استهداف العمال غير الرسميين الذين لا يتمتعون بالحماية الاجتماعية والذين قد يتأثرون بشكل غير متناسب بالأزمة،

- تسهيل إعادة فتح الأسواق المغلقة بموجب تدابير الوقاية الصارمة من مرض فيروس كورونا المستجد بمجرد رفع الإغلاق ورفع حالة الطوارئ؛

- القضاء على عمل الأطفال، ولا سيما في قطاع الزراعة والتعدين والصناعة الحرفية والصناعة والتجارة والعمل القسري والاتجار بالبشر والعبودية الحديثة؛

- إقامة شراكة مع شبكة النساء في العمالة غير الرسمية: العولمة والتنظيم، للقيام بأنشطة مشتركة (حملات، معلومات، إلخ)، والاتخراط مع المنظمات المهنية الوطنية وتعزيز الهياكل للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والعمال الريفيين؛

- تقييم تأثير تدابير سوق العمل المتعلقة بمرض فيروس كورونا المستجد على اتفاقيات التجارة، مثل قانون النمو والفرص في أفريقيا وتجنب سحب المزايا بسبب انتهاك أحكام حقوق العمل.

الإجراءات على المدى المتوسط والطويل: بناء وتعزيز قدرة الاقتصادات غير الرسمية والريفية في إفريقيا على الصمود، حيث تأثرت بـــمرض فيروس كورونا المستجد (2–3 سنوات)

- تعزيز مكان عمل آمن ومضمون وصحي ومنتج في الاقتصاد غير الرسمي، ولا سيما الصناعة الحرفية؛

- الانخراط مع مؤسسات الضمان الاجتماعي في توسيع نطاق خدمات الضمان الاجتماعي لتشمل العاملين في الاقتصاد غير الرسمي والقطاع الريفي.

- دعم تنفيذ البرنامج المشترك بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة العمل الدولية للعمل اللائق من أجل تحويل الاقتصاد غير الرسمي (2020–2024)، بما في ذلك خطة الحماية الاجتماعية لعمال الاقتصاد غير النظامي والعمال الريفيين.

- دعم الشمولية في إدارة مؤسسات سوق العمل، لتقديم خدمات مهنية ذات قيمة مضافة للفئات المستبعدة من العمال في الاقتصاد غير الرسمي والقطاعات الريفية والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

- تكييف قانون المهاتما غاندي الوطني لضمان العمالة الريفية، من أجل تعزيز استراتيجيات منسقة ومتسقة للعمالة الريفية، بغية تحقيق الشمولية والقضاء على الفقر؛

- تعزيز سياسات ومؤسسات التمويل الأصغر لدعم إنشاء المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ونموها وتطويرها، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس مكتب اللجنة الفنية المتخصصة للمالية، والدعوة إلى منح قروض بسعر فائدة منخفض (بحد أقصى 5%)، تستهدف الشركاء الرئيسيين (البنك الإسلامي للتنمية، البنك الأفريقي للتنمية)، وبنوك التنمية الإقليمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الأوروبي، ومجموعة العيرين، ومجموعة السبعة، وغيرها).

- تعزيز قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتعزيز التنمية الشاملة والمساواة والوظائف اللائقة؛

التعاون الشامل الملطوب بين القطاعات

يجب على جميع مقدمي الخدمات والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية العمل معاً على المستوى المحلي لإنعاش الاقتصاد غير الرسمي والزراعة الريفية.

الجهات الفاعلة الرئيسية: الدول الأعضاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وأجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية، والبنك الأفريقي للتنمية، والمنتدى الأفريقي للأعمال التجارية، ومنظمة الوحدة النقابية الأفريقية، والمنظمة الإقليمية الأفريقية للاتحاد الدولي لنقابات العمال، ومؤتمر البلدان الأفريقية للرعاية الاجتماعية، وجمعية الضمان الاجتماعي لشرق ووسط أفريقيا، ووكالات الأمم المتحدة المعنية، والمنظمات الدولية الأخرى، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، والجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية.

11. الثقافة

تُعد السياحة، والصناعات الثقافية والإبداعية من بين القطاعات الأكثر تضرراً من فيروسكورونا المستجد. بالإضافة إلى التهديد المباشر للحياة، أثرت الجائحة بشكل خطير على خطط وأجندات القطاعات الثقافية والإبداعية. كما أدت إلى إلغاء وتعليق بعض أكبر الأحداث الثقافية في إفريقيا، مثل شهر إفريقيا والمهرجان الأفريقي للرقص وحفل تسليم جوائز الموسيقى الأفريقية. تم إغلاق العديد من الأماكن الفنية والثقافية خلال جائحة مرض فيروس كورونا المستجد. تعتمد فنون المجتمعات المحلية والمنظمات الثقافية على التجمعات الشخصية لتنفيذ أنشطتها. وبما أنه لم يعد من الممكن حدوث ذلك، فقد تأثر دخلها بشدة وأصبحت أكثر ضعفاً. يتمثل التحدي الحالي في تصميم دعم عام يخفف من الآثار النفسية السلبية على المدى القصير ويساعد في تحديد فرص جديدة على المدى المتوسط لمختلف الجهات الفاعلة العامة والخاصة وغير الربحية العاملة في مجال الإنتاج الثقافي والإبداعي.

مؤشرات السياسة:

- تنفيذ أطر سياسة الثقافة.

إجراءات الإغاثة العاجلة:

- تعزيز العمل التطوعي في المجتمع الثقافي لمساعدة نظام رعاية الصحة العقليةن وتنظيم الأغاني الوطنية، أو المسرحيات للتخفيف من الآثار الاجتماعية والصحية العقلية المتعلقة بـــمرض فيروس كورونا المستجد؛

- إجراء دراسة استقصائية مكتبية حول تأثير مرض فيروس كورونا المستجد على قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية بما في ذلك قطاع التراث؛ بهدف تحديد حجم التأثير والتوصل إلى استراتيجية للتدخل؛

- تنظيم ورشة عمل / اجتماع افتراضي لخبراء السياسة الثقافية لمناقشة تأثير مرض فيروس كورونا المستجد ووضع استراتيجية للمضي قدمًا؛

الإجراءات على المدى المتوسط:

- اقتراح إنشاء صندوق إغاثة طارئة للفنانين لتوفير الإغاثة للفنانين الأفراد الذين تأثر عملهم الإبداعي ودخلهم سلبًا بسبب مرض فيروس كورونا المستجد؛

- تحديد شكل التمويل / رعاية المؤسسات المشتركة لتعبئة الموارد لدعم الثقافة الأفريقية أثناء وبعد جائحة مرض فيروس كورونا المستجد.

مطلوب تعاون شامل بين القطاعات

الجهات الفاعلة الرئيسية: الدول الأعضاء في الدول الأعضاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وأجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية، والبنك الأفريقي للتنمية، ووكالات الأمم المتحدة المعنية والمنظمات الدولية الأخرى، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، والجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية.

12. الرياضة

هناك قلق بالغ بشأن الوضع الراهن في قطاعات الرياضة، حيث تأثرت الفوائد الاقتصادية للرياضة بشدة لعدد كبير من الرياضيين والعاملين في مجال الرياضة في أفريقيا. يتأتى القلق الحقيقي من فترة ما بعد مرض فيروس كورونا المستجد، حيث ستكون الرياضة، التي كانت تحظى بنسبة قليلة من تمويل الحكومات التي ستولي الأولوية لدعم الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

قررت مفوضية الاتحاد الأفريقي اتخاذ إجراءات استباقية من خلال تعبئة الحركة الرياضية في إفريقيا لتصميم استراتيجيات للتخفيف من تأثير الجائحة على الرياضة في القارة. تم عقد العديد من المؤتمرات افتراضية بمشاركة اتحاد اللجان الأولمبية الوطنية في إفريقيا، ورابطة الاتحادات الرياضية الأفريقية، واللجنة البارالمبية الأفريقية، ورابطة النساء في الرياضة في إفريقيا، والاتحاد الأفريقي لكرة القدم، والاتحاد الأفريقي لألعاب القوى، ورؤساء تنمية الرياضة في أقاليم الاتحاد الأفريقي، وخبراء من الدول الأعضاء. سيتم تقديم الوثيقة النهائية إلىالمؤتمر الوزاري الافتراضي في أواخر يونيو 2020 لإجازاتها.

مؤشرات السياسة:

- تنفيذ أطر السياسة الرياضية

إجراءات الإغاثة العاجلة:

- تعزيز العمل التطوعي في المجتمع الرياضي لمساعدة النظام الصحي
- تنفيذ حملات للدعوة والتثقيف والتوعية حول أهمية الرياضة خلال أزمة مرض فيروس كورونا المستجد الحالية وما بعدها؛
- إنشاء منصة اتصال لإسماع أصوات الرياضيين بشأن تأثير الجائحة على حياتهم؛ سواء كانت اقتصادية أم نفسية إلخ ...

الإجراءات على المدى المتوسط:

- تحديد شكل التمويل / رعاية المؤسسات المشتركة لتعبئة الموارد لدعم الرياضة أثناء وبعد مرض فيروس كورونا المستجد؛
- تعيين سفراء رياضيين للمساعدة في حملات المناصرة والتوعية

الجهات الفاعلة الرئيسية: الدول الأعضاء في المنظمة، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وأجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية، والبنك الأفريقي للتنمية، واليونسكو، واللجنة الأولمبية الدولية، والاتحاد الدولي لكرة القدم، والاتحاد الأفريقي لكرة القدم، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، واتحاد اللجان الأولمبية الوطنية في إفريقيا، و رابطة الاتحادات الرياضية الأفريقية، والوكالة العالمية لمكافحة المنشطات، و واللجنة البارالمبية الدولية، واللجنة البارالمبية الأفريقية.

13. الحكم وحقوق الإنسان وحالات النـــزاع وما بعد النـــزاع (الدول الهشة)

توفر جائحة مرض فيروس كورونا المستجد فرصة فريدة للحكومات الأفريقية لتقديم الخدمات بطريقة شفافة وديمقراطية. يجب أن تستند الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية لأزمة مرض فيروس كورونا المستجد إلى نهج حقوق الإنسان كمبدأ أساسي لتعزيز تكافؤ الفرص والمعاملة لجميع النساء والرجال. ويتمثل الهدف الاستراتيجي في بناء قدرة أنظمة ومؤسسات الحكم على الصمود، بما في ذلك ضمن المجالات المواضيعية لإطار الآلية الأفريقية للاستعراض المتبادل بين الأقران، للاستجابة بفعالية للتحديات الحالية والمستقبلية، مع مراعاة المجالات المواضيعية للحكم في **(1) حقوق الإنسان والشعوب** – لا سيما في ضوء تقييد حرية التنقل **(2) الديمقراطية والدستورية** – التأثير على الانتخابات الوطنية المقررة في الدول الأعضاء؛ **(3) تقديم الخدمات العامة** – التوفير المستمر لإمدادات المياه، والغذاء والتغذية والتعليم، والصحة والصرف الصحي، والإسكان، والعمالة، وتطوير البنية التحتية، وحماية البيئة، والقدرة على التكيف مع المناخ، وكرامة الإنسان بما في ذلك الملابس؛ **(4) المساعدة الإنسانية** – للاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخليا والعائدين وعديمي الجنسية؛ و**(5) المساءلة والاستجابة.**

حقوق الإنسان والشعوب

تميل العديد من استجابات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لجائحة مرض فيروس كورونا المستجد إلى تقييد ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وهذا واضح من حالات الإغلاق وحظر التجول وحالات الطوارئ وحالة الكوارث التي تفرضها الدول المختلفة. في حين أن هذه التدابير الطارئة لها ما يبررها، يتعين على الدول الأعضاء الامتثال باستمرار لأحكام الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام 1981، والأحكام الدستورية والقوانين واللوائح ذات الصلة على النحو الذي أوضحته اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في بيانها الصحفي الصادر بتاريخ 24 مارس 2020 بشأن مرض فيروس كورونا المستجد.

الديمقراطية والدستورية

هناك خطر محتمل إلى حد كبير يتمثل في أن الاستجابات لجائحة مرض فيروس كورونا المستجد قد تضعف الدستورية وسيادة القانون إذا كانت الإجراءات التي يتخذها أصحاب المصلحة الرئيسيون لا تتوافق مع دساتير الدول الأعضاء. علاوة على ذلك، من المقرر إجراء ما معدله 20 انتخابات في القارة. ويجب أن تكون قرارات إجراء الانتخابات أو تأجيلها متوافقة مع الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم والأحكام الدستورية وكذلك القوانين الانتخابية ذات الصلة. مع الأخذ في الاعتبار المخاطر التي يشكلها مرض فيروس كورونا المستجد، قد تنظر الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في

اعتماد منصات التصويت الإلكتروني . ومع ذلك، تتطلب هذه المنصات تنظيماً صارماً للحماية من القرصنة والمعلومات المضللة والمعلومات الخاطئة والمضايقات الرقمية والأخبار المزيفة عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

تقديم الخدمة العامة

يعتبر التهميش الدائم للقطاع الاجتماعي في مصفوفة السياسات من أكبر مشكلات الحكم في إفريقيا التي تعيق الاستجابة الفعالة لجائحة مرض فيروس كورونا المستجد. ويرجع ذلك جزئيًا إلى التأثير المهيمن لمؤسسات بريتون وودز (أي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) منذ أوائل الثمانينيات على وجه التحديد في تراجع الدول الإنمائية والتركيز على قوى السوق في عملية التنمية. يعزز التطلع 3 من أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي[17] ضرورة بناء وتقوية الدولة الإنمائية في إفريقيا.

حاليا، يعتبر الحق في التنمية متخلف في أفريقيا، ومن هنا جاءت الأزمة الوجودية التي شكلتها جائحة مرض فيروس كورونا المستجد في القارة. وقد نتجت عن ذلك تحديات جسيمة للدولة في توفير الخدمات الاجتماعية للمواطنين، وفقًا لأحكام الأجندة الاجتماعية 2063 للاتحاد الأفريقي، الأمر الذي يفسر، جزئيًا، المشكلة الراسخة المتمثلة في التخلف والفقر وعدم المساواة والهجرة من الريف إلى الحضر، والتوسع الحضري العشوائي والمستوطنات البشرية العشوائية المزدحمة. ويجب أن تستلزم الاستجابة الفعالة لفترة ما بعد جائحة مرض فيروس كورونا المستجد استثمارات ضخمة في التنمية الاجتماعية لمعالجة التخلف والفقر وعدم المساواة ضمن مخططات التنمية طويلة الأجل لأجندة 2063 وخطة 2030 للتنمية المستدامة.

المساعدة الإنسانية

بينما تشكل جائحة مرض فيروس كورونا المستجد أزمة إنسانية خطيرة لمجموعة كبيرة من مواطني الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، تشير الأدلة إلى أن الفئات الاجتماعية الأكثر تهميشًا معرضة للخطر بشكل أكبر. وتشمل هذه الفئات اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخليا والعائدين وعديمي الجنسية. يتواجد في أفريقيا حاليا ثلث النازحين قسرا في العالم بما في ذلك **أ)** 17.4 مليون نازح داخلي؛ **ب)** 7.8 مليون لاجئ وطالب لجوء؛ **ج)** 172,000 شخص عديمي الجنسية. وبالتالي، فإن استجابات السياسة لـــمرض فيروس كورونا المستجد تحتاج إلى دراسة محددة لمحنة هذه الفئات المهمشة بما يتوافق مع اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 التي تحكم الجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في إفريقيا واتفاقية الاتحاد الأفريقي لعام 2009 لحماية ومساعدة النازحين داخليًا في إفريقيا. أعلن الاتحاد

[17] مفوضية الاتحاد الافريقي. 2015. وثيقة إطار أجندة 2063 لأفريقيا التي نريدها. أكتوبر 2015. مفوضية الاتحاد الأفريقي، أديس أبابا، إثيوبيا

الأفريقي عام 2019 عام اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً: نحو حلول دائمة للنزوح القسري في إفريقيا لتركيز الضوء على هذه المجموعات. يتعين على الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي مواصلة هذا التركيز الآن في سياق مرض فيروس كورونا المستجد.

المساءلة والاستجابة

يتعين على الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي الاستجابة بسرعة لأزمة مرض فيروس كورونا المستجد. ومع ذلك، فإن هذا الواقع ينطوي على مخاطر تقويض المساءلة والشمولية والاستجابة، وهي مبادئ أساسية للحكم الرشيد. يجب تجنب خطر التجاوزات التنفيذية المحتملة. ويجب أن يظل الفصل بين السلطات والضوابط والتوازنات بين السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية هو القاعدة. هذا ما تستلزمه المساءلة الأفقية. علاوة على ذلك، يجب على السلطة التنفيذية ضمان الشمولية والاستجابة التي تأخذ في الاعتبار تطلعات المواطنين. هذا هو جوهر المساءلة العمودية. وأثناء انتشار قوات الأمن، ينبغي عليهم كبح جماح أنفسهم عن استخدام القوة المفرطة، وينبغي أن يعملوا في جميع الأوقات من منظور حقوق الإنسان كجهاز رقابة عليهم. ويجب تذكير قوات الأمن باستمرار بأنه تم نشرهم لتوفير الأمن وليس لتهديد أرواح المواطنين.

يتم الحفاظ على القدرات المجتمعية والمؤسسية من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية وبناء القدرات المؤسسية خلال الاستجابة لمرض فيروس كورونا المستجد.

في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاع، تعمل الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة مرض فيروس كورونا المستجد بالفعل على زيادة أوجه الضعف التي يعاني منها النازحون والمجتمعات المضيفة. وفي ظل هذه السيناريوهات، يجب إيلاء اهتمام خاص لما يلي: **1)** ضمان أن الأشخاص الذين يعانون أصلا من أوجه ضعف، بما في ذلك النساء وكبار السن والشباب والعمال ذوي الأجور المنخفضة والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، قد عززوا القدرة على الصمود أمام الصدمات الاجتماعية والاقتصادية؛ **2)** عدم دفع الآخرين إلى حالة ضعف وبالتالي زيادة عدد قضايا الأشخاص المعرضين للخطر في هذه الأوضاع؛ و **3)** تقويض التعرض لمواطن الضعف بين جميع المجتمعات المتضررة التي يمكن أن تشتعل التوترات المستمرة أو الكامنة أو التي تم حلها مؤخراً وتقوض الانتقال نحو السلام المستدام والإيجابي.

قدرة المجتمعات على الصمود والتأهب للطوارئ ضروريان لبناء قدرة المجتمع المحلي على الصمود.

مؤشرات السياسة:

- الالتزام والامتثال للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والأحكام الدستورية والقوانين واللوائح ذات الصلة؛

- الالتزام والامتثال للميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم والأحكام الدستورية وكذلك القوانين الانتخابية ذات الصلة.

إجراءات إغاثة عاجلة

- يتعين على الدول الأعضاء أن تمتثل باستمرار لأحكام الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام 1981 والأحكام الدستورية والقوانين واللوائح ذات الصلة؛

- يجب أن تكون قرارات إجراء الانتخابات أو تأجيلها متوافقة مع الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم والأحكام الدستورية وكذلك القوانين الانتخابية ذات الصلة ؛

- تمكين الناس من معرفة حقوقهم والمطالبة بها وزيادة قدرة ومساءلة الأفراد والمؤسسات المسؤولين عن احترام الحقوق وحمايتها وإعمالها، والمشاركة في صياغة القرارات التي تؤثر على حقوق الإنسان الخاصة بهم؛

- ضمان دمج معايير ومبادئ حقوق الإنسان في صنع السياسات وكذلك في الإدارة اليومية للمنظمات؛

- تضع الدول الأعضاء لوائح صارمة للحماية من القرصنة والمعلومات المضللة والمعلومات المزيفة والمضايقات الرقمية والأخبار الوهمية عبر شبكات التواصل الاجتماعي؛

- يمكن للدول الأعضاء النظر في اعتماد منصات التصويت الإلكتروني في سياق مرض فيروس كورونا المستجد؛

- ينبغي أن يظل الفصل بين السلطات والضوابط والتوازنات بين السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية هو القاعدة؛

- رصد وجمع البيانات وتحليل الحوادث التمييزية المتعلقة بفيروس كورونا، بما في ذلك الأشخاص المستهدفين كناقل للفيروس. ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمسألة لتمييز ضد الأشخاص الذين يعانون من المرض، والناجين وأسرهم، وكذلك أفراد مجموعات عرقية أو إثنية أو قومية محددة؛

- تنشيط / تنظيم الشبكات الاجتماعية والجماعات الدينية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل دمجها في تعبئة المجتمع وجمع البيانات حول تأثير الفيروس، ونقل أصوات المجتمعات المتضررة، وتحديد المجتمعات / الأشخاص الذين تخلفوا عن الركب أو القضايا التي لم يتم أخذها في الاعتبار والتي لم يتم تجهيزها بناءً على البيانات للقيام بعمليات مناصرة بناءة مع السلطات؛

- المساهمة في القضاء على الوصم والتمييز والعنصرية وكره الأجانب من خلال نشر معلومات دقيقة وواضحة وقائمة على الأدلة والقيام بحملات توعية؛

- الحفاظ على مبادئ المساءلة والشمولية والاستجابة وتعزيزها، وهي مبادئ أساسية للحكم الرشيد.

الإجراءات على المدى المتوسط:

- بناءً على المشاورات المجتمعية، يتم إعادة الخدمات الأساسية التي تم تحديدها خلال المشاورات المجتمعية أو تطويرها من أجل الاستجابة لاحتياجات تقديم الخدمات ومنع المزيد من الضغوط، والتي بدورها يمكن أن تولد المزيد من النزاع أو الضعف؛

- تصنيف ورصد أنشطة الشركاء المنفذين والشركاء والجهات الفاعلة الأخرى لتحديد الثغرات في المساعدة وتحديد أولويات مجالات التدخل للتخفيف من تعطل الخدمات؛

- يتعين على الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي مواصلة التركيز على عام الاتحاد الأفريقي للاجئين والعائدين والنازحين داخلياً.

مطلوب تعاون شامل بين القطاعات:

الجهات الفاعلة الرئيسية: الدول الأعضاء، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية– النيباد، وأجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والآليات الإقليمية، ووكالات الأمم المتحدة المعنية والمنظمات الدولية الأخرى، والجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول.

14. الدعم المؤسسي والتنفيذ والرصد والتقييم للاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا المستجد

يتم تطبيق نفس هياكل الإبلاغ نفسها الواردة في أجندة 2063، مع التمييز بأن الهياكل المحلية سترفع تقاريرها إلى الهياكل الإقليمية ثم إلى الهياكل الوطنية لتجميعها في التقرير الذي يقدم إلى هيكل أجندة 2063 (وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد، الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران) التي

ستجمع التقرير وتقدمه لأجهزة سياسة الاتحاد الأفريقي. سيشير التقرير المقدم إلى أجهزة صنع سياسة الاتحاد الأفريقي إلى مدخلات ونتائج الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية لـــمرض فيروس كورونا المستجد في الدول الأعضاء. وفي الواقع، ستكون مكافحة مرض فيروس كورونا المستجد مهمة وطنية، حيث ستتم مكافحتها في "الخنادق" المحلية.

ستقوم المفوضية، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد والآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران بتصميم نموذج الإبلاغ والمبادئ التوجيهية لاستخدامها من قبل أصحاب المصلحة. يتم إنتاج التقارير سنويا. على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية، ستشمل العملية منظمات الأمم المتحدة بما يتماشى مع إطار التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة (يناير 2018).

تتمثل الرؤية في العمل في تعاون وثيق مع جميع الشركاء، والاستفادة من ميزتهم النسبية على المدى القصير والمتوسط والطويل.

تضطلع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني بدور مهم كمنتجين مشاركين للنتائج الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية، مع الشركاء، لا سيما فيما يتعلق بالنتائج أثناء وبعد أزمة مرض فيروس كورونا المستجد.

النهج التشاركي: يجب إشراك الجهات الفاعلة غير الحكومية (المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات المجتمعية، والمهجر، والمنظمات الدينية، وشبكات الشباب، والقادة الدينيين والتقليديين، ومنظمات حقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء، إلخ) في جميع الخطوات من التخطيط إلى الرصد والتقييم من خلال التنفيذ وتعبئة الموارد كذلك. وتعد المشاركة المجتمعية والتعبئة الاجتماعية والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين عناصر أساسية. وبالتعاون مع مديرية المواطنين والمهجر والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، سيتم تحديد طرائق انخراطهما ومشاركتهما.

ترتيبات التنسيق والإدارة

تشكل الاستجابة الشاملة من قبل القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بها جزءاً من مبادرة المشروع على مستوى مفوضية الاتحاد الأفريقي للتخفيف من التأثير العام لجائحة مرض فيروس كورونا المستجد في إفريقيا وتشير إلى استجابات السياسات من قبل الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء. يقع التنسيق العام للاستجابة الشاملة على عاتق إدارة الشؤون الاجتماعية بمفوضية الاتحاد الأفريقي، التي تعتبر راعيته التي لديها في نهاية المطاف التفويض والمسؤولية لتنسيق تنفيذ إطار سياسة الأجندة الاجتماعية 2063 الشامل الذي اعتمدته مؤخراً المجموعات الاقتصادية

الإقليمية والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين – وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الاجتماعيين.

من أجل تنفيذ الأجندة الاجتماعية للاتحاد الأفريقي 2063، تم تصور إنشاء وحدة مخصصة داخل إدارة الشؤون الاجتماعية. ويجب إنشاء هذه الوحدة دون تأخير لأخذ متطلبات التخفيف من مرض فيروس كورونا المستجد على الفور، على النحو المنصوص عليه في هذه الاستجابة الشاملة.

سيكون التنسيق مع الشركاء الدوليين عاملاً هامًا من عوامل النجاح. سيكون التنسيق **(1)** بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء، و **(2)** بين الشركاء. وسيكون هناك منظور عام ومنظور قطاعي حيث يمكن للوحدات المختلفة في المفوضية والشركاء المختلفين التنسيق بشكل مشترك في قطاعات أو مجموعات مختلفة.

سيتم تطبيق مبدأ التخطيط والتمويل المشتركين. وسيسهل البنك الأفريقي للتنمية ومديرية التخطيط الاستراتيجي وتعبئة الموارد والرصد والتقييم بمفوضية الاتحاد الأفريقي هذا النهج.

التعاون بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمات الأمم المتحدة

سيستند التعاون بين المنظمتين الحكوميتين الدوليتين إلى إطار الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن تنفيذ أجندة 2063 وأجندة 2030 (يناير 2018). وسيعكس أيضًا مبدأ "الاستفادة من الالتزامات والمبادرات الحالية"، مع الأخذ في الاعتبار أن الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الشاملة تستند إلى الأجندة الاجتماعية 2063 للاتحاد الأفريقي كخلف لإطار السياسة الاجتماعية.

سيساعد النهج المنسق والمتكامل لتنفيذ الأجندتين على تقليل الازدواجية، وتحسين استخدام الموارد وحشد دعم أصحاب المصلحة المحليين والخارجيين وشركاء التنمية: تغيير الحكم بعد مرض فيروس كورونا المستجد لتحقيق تأثير أكبر وتأثيرات حقيقية / تغييرات إيجابية في حياة الشعوب الأفريقية. ستكون الروابط بين التنمية وحقوق الإنسان والعمل الإنساني ذات أهمية كبيرة في الحد من المخاطر وأوجه الضعف، لا سيما بين الشباب والنساء، بما في ذلك أولئك الذين يعانون من إعاقات، وتكون بمثابة خطوة أولى لعدم ترك أي شخص خلف الركب. يجب أن تتشاور مفوضية الاتحاد الأفريقي مع منظمات الأمم المتحدة من أجل المواءمة والتنسيق الفعالين على أساس إطار الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن تنفيذ أجندة 2063 واجندة 2030 (يناير 2018). ويتعلق هذا أيضًا بتمويل التدخلات لتقليل الازدواجية، والاستفادة من وفورات الحجم واستخدام الموارد على النحو الأمثل. هناك حاجة إلى تعزيز حزمة المالية

العامة من أجل نظام موازنة مرن من خلال مكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة وغيرها من الممارسات المماثلة.

ومن بين الأنشطة المتوافقة مع إطار الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن تنفيذ أجندة 2063 وأجندة 2030، يجب إعطاء الأولوية لما يلي:

أ. تسهيل الحوار بين وزراء المالية والعمل والتنمية الاجتماعية من خلال تنفيذ قرار وزراء مالية الاتحاد الأفريقي لعام 2015 فيما يتعلق بتمويل الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي وخلق فرص العمل.

ب. تنظيم منتدى أصحاب المصلحة المتعددين (الاتحاد الأفريقي– الأمم المتحدة) حول تمويل سياسات التنمية الاجتماعية من أجل الصمود في إفريقيا وأنشطة تعبئة الموارد المشتركة الأخرى (المسؤولية الاجتماعية للشركات، والعمل الخيري، إلخ)، بناءً على صندوق الاتحاد الأفريقي للاستجابة لمرض فيروس كورونا المستجد.

ج. إجراء بحث / دراسة حول تعزيز الآليات المالية المبتكرة، وتعميق تعبئة الموارد المحلية، ووقف التدفقات المالية غير المشروعة؛

د. تعيين مبعوثين خاصين لتشجيع المؤسسات المالية الدولية وبنوك التنمية متعددة الأطراف على تخفيف عبء الديون غير المشروط عن البلدان الفقيرة ذات الدخل المنخفض والمثقلة بالديون؛

ه. يجب على البنوك المركزية خفض أسعار الفائدة لزيادة القروض للشركات (وخفض تكلفتها) وتزويد البنوك التجارية بمزيد من السيولة لدعم الأنشطة التجارية وتفعيل خطوط السيولة للبنوك المركزية لضمان استمرار البلدان والمؤسسات في شراء السلع الأساسية دون إضعاف القطاع المصرفي.

و. تعزيز الحزمة المالية لنظام الموازنة المرن من خلال مكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة وغيرها من الممارسات المماثلة.

ز. يقوم صندوق النقد الدولي بتسهيل الائتمان السريع بدون فوائد لجميع البلدان الأفريقية

ح. تطوير منصة لتبادل المعرفة والخبرة.

شراكات استراتيجية أخرى

ستنشئ مفوضية الاتحاد الأفريقي منصة قوية من الشراكات الاستراتيجية مع الشركاء الثنائيين الآخرين ومتعددي الأطراف الآخرين لدعم تنفيذ الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، على أساس المصالح المشتركة والمسؤولية المشتركة.

الاتصال: سيتم وضع استراتيجية اتصال وتنفيذها.

- إعداد رسائل المعلومات وترجمتها وتوزيعها من خلال المنصات الإلكترونية (مثل قوائم توزيع البريد الإلكتروني وشبكات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية)؛
- تشغيل الخطوط الساخنة / منصات الويب والاستجابة لطلبات الحصول على المعلومات والدعم من المهاجرين الأفراد؛
- تحسين الإنذار المبكر والتأهب لدى البلدان وتمكينها من الاستجابة بشكل أفضل للكوارث المستقبلية بطريقة منسقة مع مراعاة التأهب للكوارث الحالية والاستجابة لـــمرض فيروس كورونا المستجد؛
- التأكد من أن المجتمع هو محور الاستجابة؛
- تقديم المساعدات الغذائية أو برامج المساعدة النقدية في مجتمعات النازحين.
- إشراك المجتمعات في تحديد أوجه الضعف الناشئة عن فيروس كورونا والاستجابة لها على أساس متجدد لتحويل البرمجة بشكل فعال نحو الاحتياجات وأوجه الضعف الناشئة

15. الخلاصة

يوجد إجماع واسع بالفعل في جميع المجتمعات في إفريقيا على أن جائحة مرض فيروس كورونا المستجد ستكون تحدياً لا يمكن التغلب عليه إلا إذا قمنا بتوحيد جهودنا لمواجتها. تمتلك إفريقيا جميع القيم المكونة للبقاء والازدهار مرة أخرى بعد ذلك – ليس لإلقاء اللوم، ولكن للاعتماد على الذات والتضامن والعمل الجاد.

هذا التحدي الحياتي يحمل وعداً بالازدهار الجماعي في تلك الهياكل الاقتصادية والمجتمعية التي تديم الفقر الهيكلي وعدم المساواة، ويجب أن يفسح المجال لإيجاد حلول عادلة – أولئك الذين بقوا على قيد الحياة أو تعافوا من نفس المستشفى أو عولجوا في نفس المرفق الصحي!